حزب
الشورى والاستقلال

المؤتمر الوطني العام

فاس 19-20-21 شتنبر 1959

في سبيل
مجتمع انقلابي صالح

- بالقومية المتحررة
- والديمقراطية المثلى
- والتقدمية الاشتراكية

الامانة العامة
قسم النشر
الطبعة الاولى
1959

مـــقـــدمـــة

نقدم فى هذا الكتاب المشروعات التى عرضت على المجلس الوطنى فوق العادة لحزب الشورى والاستقلال الذى انعقد بفاس ايام 19 ـ 20 ـ 21 شتنبر 1958 ، وقد كانت تلك المشروعات موضع اهتمام ودراسة من اللجان التى انتخبها المجلس لهذه المهمة والتى ختمت اعمالها بتقارير تحمل امضاءات اعضائها تقدمت بها الى المجلس فى جلسته العامة الختامية ، وقد تمت المصادقة على جميع تلك المشروعات بعد ملاحظات وتعديلات قليلة سجلتها اللجان كتابيا وتقرر العمل بما فيها الى ان ينعقد المؤتمر الوطنى العام للحزب فتعرض عليه من جديد للنظر فيها والمصادقة النهائية عليها ، ولاسباب وظروف خارجة عن ارادة الحزب تأخر انعقاد المؤتمر سنة كاملة ، وبنشر تلك المشروعات وتقديمها اليوم الى اعضاء الحزب عامة والى المؤتمرين خاصة ننجز رغبة اكيدة طالما تاقت النفوس الى تحقيقها ، ونمكن الجميع من الاطلاع على اعمال المجلس الوطنى فوق العادة الذى كان بمثابة مؤتمر وطنى مصغر ، ولا حاجة الى ان نلفت الانظار الى اهمية هذه الاعمال من حيث التنظيم والتوجيه ، والاصلاح ، والمشروعات التى نعنيها هى :

1 ـ البيان السياسى أو «فلسفة الحزب»

2 ـ الميثاق الاساسى

3 ـ منهاج العمل المستعجل .

اما القانون الاساسى الذى نشر فى هذا الكتاب فهو الذى قدمه الحزب تطبيقا للظهير المتعلق بالاحزاب والجمعيات ، وذلك القانون مقتبس من ميثاق الحزب وجزء لا يتجزأ منه .

وفى 18ـ19ـ20 شتنبر 1959 انعقد بفاس المؤتمر الوطنى فدرس تلك المشروعات من جديد وصادق عليها وأقرها نهائيا .

كلمـــــة الافتـــــتاح

للامين العام محمد حسن الوزانى

بسم الله أفتتح

اخـــوانى :

انه ليسعدنى أن أتقدم اليكم بالتحية الخالصة مشفوعة بأمانى التوفيق والنجاح فيما اجتمعنا من أجله اليوم .

كما يسعدنى أن اتقدم باسمنا كافة الى فـرع الحزب بفـاس بالشكر والثناء على ما تفضل به من الدعوة الكريمة الى عقد المجلس فى هذا المركز الجميل بهذه المدينة الفيحاء التى تفخر اليوم بجمعكم وتـكرم وفادتـكم ، وتعتز بمداولاتكم لصالح الحزب خادم الشعب الامين .

وانكم لتدركون أن هذا الاجتماع ليس بمجلس وطنى من نوع المجالس الوطنية السابقة فى الحزب ، بل هو مجلس تحضيرى للمؤتمر الوطنى العام وان سمى فى رسائل الدعوة بالمجلس الوطنى فوق العادة .

واننا لم نقدم على عقد هـذا الاجتماع فى شكـله الحـاضر الا بدافـع الضرورة والمصلحة لا غير ، وهذا ما اضطرنا الى عدم توسيع الدائرة كالمعتاد والى عدم مراعاة تمثيل الفروع ، وبعبارة اخرى ، كانت الدعوة الى المجلس الحاضر مقيدة بشروط واعتبارات ، كما روعيت فيها مقتضيات المهمة المنوطة به ، واعنى بهذه المهمة تنظيم الحـزب من جديد ، واعـداد مؤتمره الوطنى العام ، وهو عمل تقوم به جماعة محدودة فى انتظار المؤتمر الذى ستتمثل فيه جميع الفروع ، والذى سيكون له القول الفصل فى الامور كلها .

على أننا فى دعوتنا لاعضاء هـذا المجلس حرصنا كل الحـرص على ان يكونوا ـ بقدر الامكان ـ من العاملين والمسؤولين فى الفـروع والجهـات ، ولعلهم يؤلفون اكثرية الحاضرين فى هذا الجمع الموقر .

واذا كان يوجد اخوان آخرون يستحقون المشاركة فى مداولات هذا المجلس ولـم يحضروا معنا بأشخاصهـم ، فانهم حاضرون معنـا بارواحهم وافئدتهم ، كما أنهم يقدرون كل الاسباب والمقتضيات التى اضطرتنا الى حصر هذا الجمع فى النطاق الضيق الذى تتطلبه المهام المسندة اليكم .

وانى اؤكد لجميع الذين لم يدعوا الى هذا المجلس من اعضاء الفروع ان جميع الشوريين امام الواجب سواء ، وان الاسباب القاهرة التى حملتنا على تضييق دائرة هذا الاجتماع هى وحدها التى حرمتنا ، بكل أسف ، من حضورهم ومشاركتهم لنا فى المداولات الراهنة .

كما اؤكـد لهم أننا ـ فى هذا الجمـع ـ سنكون نائبـين عنهم لهذه الاعتبارات البديهية وهى اننا اخوان فى المبدأ ، وشركـاء فى العمل ، وان الثقة متبادلة بيننا فى خدمة المبدأ ، والقيام بالواجب .

فليطمئن الاخـوان الغائبون عنـا اليوم بأجسامهـم ـ دون ارواحهم وقلوبهم ـ الى اننا سنكون عند حسن ظنهم بنا ، واننا لن نذخر وسعا فى العمل لما فيه رضى الجميع ، وصالح الحزب والمواطنين كافة .

وبهذا سنبرر الثقة الموضوعة فينا ، وسنؤدى المهمة المنوطة بنـا ، مستمدين العون من الله عز وجل ، ومن جميع الاخوان الغائبين الذين لاأشك فى أننا نحظى فى هذه الساعة والمناسبة بكامل تأييدهم وتضامنهم .

وبالرغم عن ضيق نطاق هذا المجلس ، وذلك بالنسبة لما كانت عليه المجالس السابقة ، فانه يمثل الرأى والمسؤولية تمثيلا يخوله ـ فى دائرة مهمته واختصاصته ـ حق البحث والمداولة ، وحق البت والتقرير .

هذا ، ونظرا للتقاليد المتبعة فى المجالس والمؤتمرات ، ولاهمية الاعمال التى اجتمعنا من أجلها ، فانى اضـع هذه الدورة تحت شعـار عـام ، هو شعارنا الخالد : «وأمرهم شورى بينهم»

وكذلك تحت شعار خاص هو :

ـ الاتـحـاد
ـ والـنـظـام
ـ والتجديد .

ومن الله نستمد العون والتوفيق . والسلام

كلمة الترحيب

باسم فرع فاس

سيدى الزعيم ـ حضرات اعضاء المكتب السياسى ـ اخوانى الاعزاء

ان فاسا التى رمت بأعز ابنائها وامجد أشبالها فى الصحارى والقفار ومجاهل الاقطار ـ معتزة ببطولتـه وفخورة بكفاحـه وتضحيته ـ ففارقها صابـرا ومحتسبا ، وآب اليها ظافـرا منتصرا وهى سعيدة بفراق حقـق الاستقلال ، ولقاء يجدد الامل فى تدعيم كيان الاستقلال بتحقيق الحرية واقرار مبادىء الشورى واهداف الديمقراطية .

لقد خرج من فاس وحيـدا وليس له صديق الا ايمانه ولا رفيـق الا ارادته وعزيمته ولا ما يخفف لوعته ويطمئن نفسه الا ان يردد ما كان يقوله محمد عليه الصلاة والسلام لصاحبه : ما ظنك باثنين الله ثالثهما . لاتحزن ان الله معنا . ثم عاد الى فاس ووراءه جيش عتيد من غير فاس ومنها ، جيش من المهاجرين والانصار والمكافحين الابرار ، رجال صدقـوا ما عاهـدوا الله عليه ، فمنهم من قضى نحبه ، ومنهم من ينتظر ، وما بدلوا تبديلا .

هؤلاء الرجال هم الذين تستقبلهم اليوم فاس ـ مزهوة مختالة ـ فى شخص ابنها الذى عاد وايمانه اعظم ، وثقته اقوى برسالته الخالدة التى هى رسالة الله ، وصوت الحق الاعلى (وامرهم شورى بينهم) : الزعـيم الاكبر محمد حسن الوزانى .

هؤلاء الرجـال الذين تستقبلهم اليوم فـاس ـ مكبرة ومهللة ـ على ارواحهم الطاهرة التى سقطت فى ميدان الكفاح من أجل الشورى شريفـة عزيزة ، وارتفعت الى سماء القديسين خالدة مستبشرة .

هؤلاء الرجال الذين تستقبلهم اليوم فاس ـ معجبة بقيادتهم ومقدرة لتضحياتهم ـ رجال المكتب السياسى ، وقادة حزبنا الميامين وفى ارواحكم المفعمة بالثقة المغمورة باليقين ايها المهاجرون والانصار .

ولهذا ايها الاخوان ، فان فاسا لن ترحب بكم وانتم فى بيتكم وبين

اهلكم واقاربكم . ولن تدعى أنها قادرة على الوفاء بحقكم ، بعدما اكرمتموها بالاتصال بكم ، وانعمتم عليها برجوع الغريب ، ولقاء الحبيب .

لقد انرتم ارجاءها وجددتم بهجتها بمجلسكم هذا الذى ستشيع منه انوار طالما انتظرناها ، وتنبثق عنه آمال طالما ترقبناها تزيد فى تماسك صفوفنا ، ووحدة قلوبنا ، وتقوى ثقتنا فى قادتنا وفيما بيننا أملا فى ادراك الاهداف وبلوغ الغايات التى انبنى عليها حزبنا العتيد حزب الشورى والاستقلال ورغبة فى الشعور بالمسؤولية الملقاة على عاتقنا فى قيادة شعبنا الى حياة العزة والكرامة وطرد بقايا الاستعمار واذناب الاستعمار وسياسة الاستعمار وقوانين الاستعمار من وطننا العزيز ، من ارض ترغب فى حرية كاملة واستقلال شامل وتضحية دائمة وكفاح متواصل تحت ظل صاحب التاج والصولجان بطل التحرير وأمل الشورى مولانا محمد الخامس اعزه الله ونصره ، وبقيادة زعيمنا الاكبر محمد حسن الوزانى .

وبهذه المناسبة يشرفنى ـ لا باسم فاس التى حدثت عن نفسها ـ ولكن باسم المكتب الاقليمى لفاس ونواحيها ، ان اتقدم اليكم، ايها الاخوان، باصدق عبارات الترحيب راجيا من البارى ان يكلل اعمالكم بالتوفيق .

البيـــان السيـــاسى

البيـــان الـسيـــاسي

للامين العام محمد حسن الوزانى

الحمد لله

اخـوانى :

لا شك ان مسائل هامـة ـ سياسية وغير سياسية ـ تفـرض علينا الاهتمام بها فى اجتماعنا هذا .

وليس من شك كذلك فى ان احدا منا لا يعـارض فى العنايـة بتلك المسائل واعطائها ما تستحقه من البحث والمناقشة .

ولكن اجتماعنا هذا خاص بالمسائل الجوهرية التى تضمنها جـدول الاعمال ، وان لها من الاهمية ـ بالنسبة للحزب فى الوقت الحاضر ـ مايحملنا على تقديم دراستها على غيرها .

واملنا جميعا هو ان تسير اعمال هذه الدورة سيرا يمكن من تخصيص وقت لبحث مسائل السياسة العامة وغيرهـا ، ومن الخـروج من مداولاتنا الراهنة بنتائج ايجابية لصالح الحزب فى الحاضر والمستقبل .

اخـوانى :

لا أحتاج الى ان اقدم لكم ، فى حديثى هذا ، مشروع الميثاق الاساسى الجديد للحزب ، ولا مشروع منهاج العمل المستعجل الخاص بالفترة الراهنة، فانكم ستطلعون على تفاصيل المشروعين مما يغنى الآن عن تناولهما بالحديث والتحليل . غير انى اريد ان اوضح ان الميثاق الاساسى الجديد ليس مجرد قانون عادى ، بل يؤلف دستور النظام الجديد فى الحزب .

ثم اريـد ان اوضح ان «منهاج العمل المستعجل» ـ كما يـدل عليه اسمه ـ برنامج عمل محدود يخص مشاكل المرحلة الحالية ، وقضايا الساعة الراهنة ، وان وضع ذلك المنهاج لا يتعارض مع رسم برنامج واسع ، مفصل بعيد المدى ، فمن المعهود ان تتخذ الاحزاب كلا البرنامجين : المعجل والمؤجل، وفيما يخصنا فاننا فعلا آخذون فى وضع البرنامج الكبير الذى يشمل جميع مسائل السياسية الداخلية والخارجية بكل تفصيل وتدقيق .

اما ما يتعلق بتنظيم المؤتمر فلا اريد ان ادخل فى تفاصيله التى هى متروكة لنظر المجلس الحاضر ، وانما الفت نظركم ـ من الآن ـ لمسألة هامة هى وجوب البت فى كيفية تمثيل الفروع فى المؤتمر حتى يكون صورة حقيقية تامة للحزب ، وتعبيرا صادقا كاملا عن ارادته العامة .

فلا يخفى عليكم ان كل مؤتمر جدير بهذا الاسم يجب ان ينبثق عن السيادة الشعبية فى نطاق الحزب وذلك لتتوفر له جميع شروط وخصائص الهيئة التشريعية العليا .

وقد عملنا جهدنا فيما مضى ـ وما زلنا نعمل ـ لتطبيق نظام العضوية فى سائر فروع الحزب ، ومن المعلوم ان هذا النظام قرر فى المجلس الوطنى المنعقد بالدار البيضاء فى 24 مايو 1957 ـ ونحن نلح على الفروع فى التعجيل بتطبيق ذلك النظام الذى من نتائجه الاولى والكبرى : تمكين الحزب من عقد المؤتمر الوطنى على اساس التمثيل النسبى لقوة الفروع ، ولو قامت الفروع بواجبها فى هذا المجال لما اصبحنا نواجه الآن مشكلة البت فى كيفية التمثيل فى المؤتمر .

اخـــوانى :

ان من بين المسائل الهامة التى سنبحثها فى الدورة الراهنة تنظيم القيادة فى الحزب على اساس التجديد واحكام النظام ، وتوزيع العمل والمسؤولية ، وتطبيق مبدأ فصل السلطات بين هيئات القيادة فى الحزب .

وليست هذه بالمرة الاولى التى نبحث فيها مسألة تنظيم القيادة ، فقد سبق للمجلس الوطنى ـ فى مايو 1957 ـ ان قرر احداث لجان كبرى للعمل والمسؤولية ، وهى لجنة السياسة العامة ، ولجنة الشؤون الادارية ، واللجنة الاقتصادية ، ولجنة الصحافة ، واللجنة التأديبية .

وفعلا انتخبت هذه اللجان فى دورة المجلس الوطنى المنعقد بالدار البيضاء وليست هذه اللجان باستشارية ، كما قد يظن بعض الاعضاء ، بل انها لجان عمل ومسؤولية بدليل المهام الاساسية التى اسندت اليها من طرف المجلس الوطنى نفسه ، وبهذه المناسبة اؤكد ان اللجان الكبرى المنتخبة فى المجلس الوطنى الذى حدد اختصاصاتها ومسؤولياتها ، ليست بهيئات صورية وشكلية ، بل هى هيئات تساهم ، فى نطاق مهامها ، فى قيادة الحزب المركزية من حيث التدبير ، والتوجيه ، والتقرير .

ومن المؤسف ان يفهم بعض الاخوان خلاف هذا ، وان يتأخروا ـ لهذا السبب فيما يظهر ـ عن العمل والمسؤولية داخل تلك اللجان الهامة .

أما فيما يخص المجلس الوطنى فان النظام الجديد يقضى بان يكون على

نسق الهيئات المماثلة له فى الاحزاب الحديثة ، وهو انتخابه بصفة نهائية فى المؤتمر ، واعطاؤه من الاختصاص والصلاحية ما يجعل منه الهيئة التشريعية فى الحزب خلال فترات انعقاد المؤتمر الوطنى .

وبهذا ستصبح للحزب هيئة تشريعية قارة الى جانب الهيئة التنفيذية والادارية التى يمثلها الديوان السياسى الجديد ، ـ ومما يضمنه النظام الجديد للحزب ـ بالاضافة الى تقوية القيادة المركزية وتجديد ادواتها ـ فتح المجال امام سائر العناصر لتخدم الحزب بما تملكه من مواهب وكفاءات ، وهذه اجدى الوسائل فى اعداد الاطارات الصالحة للتسيير والقيادة .

ولا اريد ان اتوسع فى هذه المسألة الهامة ، غير انى احب ان اخص بكلمة وجيزة ما له علاقة منها بالقيادة وهيئاتها الرئيسية .

فلا جدال فى هذه الحقيقة وهى ان الواجب والمصلحة يقضيان بالعمل على حسن اختيار القادة طبقا للمبدأ المشهور: الرجل الصالح فى المكان الصالح

وليس هذا بالامر السهل ، بل انه صعب بقدر ما يتراءى انه سهل ، وصعوبته هى فيما يتطلبه من شروط ومقاييس فى اختيار اصلح الرجال لمناصب التسيير والقيادة .

ويخضع هذا الاختيار ـ عادة ـ فى الاحزاب الى شرطين ، ومقياسين أساسيين هما :

1 ـ الثقة السياسية

2 ـ القدرة على العمل

وبالاضافة الى كفاءة القيادة يجب ان يضمن لها باستمرار ما هى فى حاجة اليه من تجديد يساير التطور والنمو .

وليس من شك فى ان الحزب غنى بالرجال الصالحين الاكفاء من الشباب والمثقفين ، والشعبيين الذين تتوفر فيهم الشروط والمؤهلات للقيادة بانواعها ومراتبها .

لذلك فان مسألة اختيار القادة تنحصر فى اجادة البحث عنهم فى صفوف الحزب ، ومعرفة الصالح منهم ، وبهذا يتمكن الحزب من ابرازهم الى ميدان العمل والمسؤولية ، والوسيلة الطبيعية للبحث عن العناصر الصالحة للتسيير والقيادة هى مراقبة الاعضاء العاملين مراقبة تعرف بها الاعمال والنتائج ، أى قيمة كل واحد فى مجال النشاط والمسؤولية .

وبصفة عامة فان الحزب يفسح المجال لجميع العناصر الصالحة ذات الاهلية والكفاءة لتتولى مناصب القيادة والمسؤولية وبقدر مايرحب الحزب بهؤلاء العاملين المقتدرين يرغب عن غيرهم من هواة السياسة أو ممن يجعلون مصلحتهم الخاصة

فوق مصلحة الحزب فلا يبرزون الا للظهور فى الحفلات والتشريفات ، وان احتفظوا بأنفسهم فى هيئات الحزب فلكى يرقى بهم يوما ما الى اعلى الرتب والمناصب .

وجدير بجميع اعضاء الحزب ـ والمسؤولين منهم خاصة ، ان يعملوا بهذه القاعدة، وهى انالتمتع بالحقوق يقترن باداء الواجبات، بل ان الواجب لا يخلق حقا أو امتيازا لاى واحد ، وجدير كذلك بسائر العناصر ان تدرك ان العضو كلما كثرت خدماته تضاعفت واجباته ومسؤولياته ، وتحتم عليه ان يكون فى كل الظروف أعظم نشاطا ، وأحسن تدبيرا لصالح الحزب .

وبهذا يستحق ان يرقى ديمقراطيا عن طريق الانتخاب الى الهيئات العليا ليؤدى فيها واجبات أكبر ، ويتحمل فيها مسؤوليات أعظم .

واذا كان الحزب فى احتياجدائم الى اطارات صالحة متجددة للتسييروالقيادة فهو يحتاج كذلك فى اداء مهمتهلصالح الوطن والامة، الى ان يتخذ منأساليب العمل ، والاصلاح ، والارتقاء ، ما يسمى «بالنقد ، والنقد الذاتى» ، وهما من اجدى الوسائل ـ ان لم يكونـا اجداها على الاطـلاق ـ فى حسن التربيـة والتوجيه ، وتصحيح الاخطاء .

اما النقد فيتناول عمل الغير فردا كان او جماعة ، كما يتناول السير العام للحزب نفسه ، ولا ينفع النقد الا اذا كان جهارا، لا همسا، داخل الحزب حتى يطلع عليه كل من يهمهالامر، وللنقد شروط : هىالتجرد، والنزاهة، والصفاء، والاداب ، وليس فى هذا النوع من النقد الحقيقى ، الصريح ، السليم ما يخل بجوهر المصلحة ، بل كل هذه الصفات تضمن للنقد مزاياه ، وهى اكتشاف ما فى الاعمال والتصرفات ، والانظمة والتطبيقات من نقص وخطأ ، ثم العمل على اصلاحهما فى الحاضر ، وتلافيهما فى المستقبل .

واما النقد الذاتى فيتولاه العضو بالنسبة لنفسه ، ولتصرفاته ، ولاعماله ليدرك هل اجاد او اخطأ . وهل هو سائر فى الطريق السوى طريق المبادىء والاهداف ، والسعى فى خدمتها وتحقيقها بكل اخلاص وثبات .

واستعمال اساليب النقد ، والنقد الذاتى يعد من مميزات الاحزاب المحكمة النظام ، القوية البنيان ، فهو دليل قوتها ووحدتها ووسيلة رقيها ونموها .

ولكى نضمن كلهذا للحزب ينبغى : أن نعرف كيف ننتقد نفسنا او غيرنا او حزبنا ، ومتى يكون النقد او النقد الذاتىمناسبا ومفيدا حتى لا نخرج بهما عن حقيقتهما ، وجدواهما، ولا نقع ـعن طريق سوء الادراك والتطبيق ـ فيما هو خطأ ، وفساد ، وتحطيم .

ولا اريد ان أغفل ، فى هذا الحديث المقتضب عن نظام الحزب ، مسألـة الديمقراطية فيه ، فان القانون الاساسى القديم ، والميثاق الاساسى الجديد ،

يضمنان تطبيق الديمقراطية داخل الحزب، وهى تقوم على حرية الرأى والتعبير عنه والنقد ، والنقد الذاتى بنزاهة وامانة ، وحرية المناقشة، وانتخاب هيئات التسيير والقيادة ، والمراقبة والمحاسبة ، والمساواة التامة بين الاعضاء . والمسؤولية عن الاعمال وتطبيق القرارات .

ولا يتنافى شيء من هذا مع واجب الاتحاد والتضامن بين الاعضاء ، خصوصا بين الاكثرية والاقلية ، فى تنفيذ القرارات المتخذة بعد حرية المناقشة والمداولة واذا كانت الحرية قوام الديمقراطية ، فهى كذلك ضمان وحدة الحزب المذهبية والعملية ، وبقدر ما يحرص الحزب على وحدته القائمة على الحرية ، فى نطاق الديمقراطية ، يحرص كذلك على ان تسود فى صفوفه روح النظام والامتثال وان تخلو دائرته من الكتل و «الاجنحة» التى ليس من شأنها الا ان تحدث الخلاف والتصادم بين الاراء والاشخاص ، وتصيب الحزب بالعجز ، والفشل ، ولا يقل عن ذلك ايضا حرص الحزب ، باسم وحدته ، على تطهير مجاله من كل عنصرية ، وعصبية ، وانانية .

فالحزب وحدة لا تتجزأ، وكتلة متراصة ، تستمد قوتها من الواجب، والحرية، والصالح العام .

وان من واجبات الحزب علينا :

1 ـ الغيرة عليه ، والدفاع عنه مهما كلفنا هذا من ثمن وتضحية .

2 ـ دوام الثقة به وبقيادته المنتخبة الصالحة .

3 ـ اليقظة السياسية المستمرة والمراقبة الحازمة لاكتشاف عناصر الشر والسوء التى قد تندس فى الصفوف بغية الفساد من تشوية السمعة، وعرقلة الاعمال ، والتجسس ، وفضح الاسرار ، واحباط النشاط السياسى .

فلنكن اذن يقظين متبصرين لحماية كيان الحزب ، والدفاع عن شؤونه ومصالحه ، وتطهير صفوفه من كل عنصر غير صالح ، فالتطهير دواء وصلاح ، وليس بداء وفساد ابدا .

اخـــوانـى :

هذه نقط أساسية تتعلق بنظام الحزب تعرضت لها بكل ايجاز اما تذكيرا واما توضيحا ، وقصدى المساهمة فى توجيه المداولات الراهنة نحو هدفها المنشود الذى هو تزويد الحزب ـ فى مرحلته الجديدة ـ بكل مايحتاج اليه من وسائل ومقومات فى نظامه ، ودعوته ووجهته ، اذ بهذا نستطيع ان نجعل من حزبنا حزبا ذا كيان اقوى ونظام احكم ، وعمل اجدى .

فاذا حققنا هذا ، ونحن قادرون على تحقيقه لو صحت العزائم ، ونشطت الهمم ـ فاننا لا نبرهن فقط على الوفاء لمبادئنا السامية ، والعمل فى سبيل

مثلنا العليا لصالح البلاد واهلها، بل نبرهن ايضا بذلك على حسن تقدير حاجات الحزب ، وتطوراته ، واهدافه . فالحزب جدير منا بهذا كله ، هذا الحزب الذى امتزجت حياتنا بحياته ، والذى عاركنا بكل ثبات وامتحن الصابرون منا فى سبيله، فكانوا رجالا صدقوا ماعاهدوا الله عليه، نعم ، هذا الحزب الذى هو بنا ولنا جميعا يتطلب منا ان نفكر اليوم فى أمره تفكيرا جديدا ، وجريئا ، وايجابيا لنجعل منه اصلح اداة للعمل ، واقوى سلاح للكفاح ، واضمن وسيلة للنصر المبين .

اخـــوانـــى :

ان مهمتنا اليوم هى تنظيم الحزب عامة ومؤتمره الوطنى خاصة، ومعنى هذا اننا سنفتح مرحلة جديدة حاسمة فى تاريخ الحزب وحياته فى الحاضر والمستقبل وليست مسألة النظام الجديد مسألة تنحصر فى سن قانون اساسى ، ورسم برنامج عملى ، وان كان هذا عملا ضروريا ومهما فى حد ذاته ، ولكنه يجب ان لا يكون كلا القانون والبرنامج مجرد مواد محررة، ومنسقة، بل يجب ان يكون كلاهما مستمدا من روح، وفلسفة، ورواميا الى هدف، وغاية فى القريب والبعيد.

وبعبارة أخرى يجب أن نهتم كل الاهتمام بالعنصر الاول من عناصر القـوة فى كل حزب ، واعنى بهذا : المذهب السياسى او فلسفة الحزب .

مـما لا شـك فيه ان لحـزبنا مذهبه السياسى وفلسفته التوجيهية ، بـل لا مغالاة فى القول بأن حزبنا فى المغرب كان وما فتىء حزب الافكار النيرة ، والاتجاهات الواضحة ، والمواقف الجريئة ، وان هذه الافكار ، والاتجاهات ، والمواقف هى التى تنتشر وتنتصر كل يوم فى الشعب ، بل انها اخذت تفرض نفسها اليوم حتى على المسؤولين الذين طالما حاربوها بـكل وسيلة طمعا فى القضاء عليها ، ولاكن فاتهم ان محاربة الافكار ، واضطهاد دعاتهـا المؤمنين الصادقين اجدى وسيلة فى انتشارها وانتصارها .

نعم ان لحزبنا رصيدا هاما من المبادىء والافكار ، والاتجاهات ، والمواقف. وكلها تؤلف عناصر أساسية فى مذهبه وفلسفته ولكن الوقت قد حان لاعادة النظر فى مذهب الحزب وفلسفته للتقوية ، والتجديد ، والتوضيح ، والتحديد وفعلا فان المشروعين المقدمين الى المجلس ، وهما الميثاق الاسـاسى الجديد ، ومنهاج العمل المستعجل ، قد روعى فيهما ماتقتضيه فلسفة الحزب من تفسير وتطوير . وبعبارة اخرى يجب ان نحدد من جديد ماهية الحزب وحقيقته كمذهب وفلسفة . وعمل كهذا يجب ان يكون نقطة البداية والانطلاق بالنسبة للحزب وارى ان مذهبنا وفلسفتنا ، كحزب سياسى ، لا يخرجان ـ فى جوهرهما ـ

عن ثلاثة عناصر هي :
أولا ـ القومية العربية المتحررة .
ثانيا ـ الديمقراطية المثلى .
ثالثا ـ التقدمية الاشتراكية .

وأحرص على أن أذكر هذه العناصر الفلسفية السياسية مقرونة بأوصافها حتى لا يكون في الامر أي اشتباه والتباس ، فليست كل قومية برشيدة ،ولا كل ديمقراطية بصالحة ، ولا كل تقدمية باشتراكية .

واليكم البيان والتفصيل :

أولا ـ القومية العربية المتحررة

ان كل قومية تقوم على مبدأ التمسك بالقوم الذى تتألف منهم الامه . وليست تقوم الامة ـفي تعريف احدث المفكرين والباحثينـ على أساس الجنس والعنصر ، والسلالة ، ولا على الدين ، واللغة ، والاقليم ، بل حقيقة القومية الاصيلة الحديثة انها ليست شيئا من هذا حتما ولزوما ، وقد تشتمل على تلك العناصر كلها او بعضها ، ولكنها قبل كل شيء : فكرة ، وشعور، وارادة وما اكثر الامثلةالتي توضح وتؤيد حقيقة القومية بما لا يترك مجالا للشك. والآن ما هي القومية التي نختارها كأحد أسس مذهبنا وفلسفتنا في السياسة ؟

انها القومية الرشيدة ، واشير بهذا الى غير القومية الزائفة التي تخرج باصحابها عن حدود العقل ، والحكمة، والانسانية، اذ تقوم على العنصرية ، والعصبية، والشعوبية والعداوة للغير . وقد كانت هذه القومية شرا مستطيرا في عصر القوميات الضيقة، وجرت على الامم والانسانية حروبا مدمرة،وحالت دون تقارب الدول وتفاهم الامم،وتعاونها جميعا باسم الانسانية والمصلحة المشتركة ولكن تقدم العلم ، ورقي العقل، وتطور الحياة الانسانية غير مقاييس القومية ، فأصبحت اكثر انسانية، وهكذا صار القومي هو من يحب وطنه واهله دون ان يضيق هذا الحب عن الانسانية ، فهو يمد يده مبسوطة ليصافح بها يد الغير، بدل أن يمدها مقبوضة ليضربه بها .

فقوميتنا المختارة هي من هذا النوع المرتكز على الفضيلة ، والوطنية ، والانسانية ، والعقل والحكمة ، والصلاح .

وليس اتخاذ القومية مذهبا بشيء جديد في حزبنا الذى كان يسمى في الاول بـ «الحركة القومية» او بحركة العمل القومي ، وذلك ما بين سنة 1937 وسنة 1946 ، وهو تاريخ تأسيس الحزب تحت عنوانه الحالي : «الشورى والاستقلال» فباسم القومية اتجهنا بالحركة الوطنية المغربية في اتجاهها الجديد : اتجاه الحرية ، والديمقراطية ، والتقدمية .

وباسم القومية كذلك حاربنا الاستعمار وحمايته المزورة الباطلة .
ونعتقد ان القومية دائمة خالدة كالوطنية الفاضلة ، والقيم الانسانية والاخلاقية ، والسياسية السامية .

كما نعتقد ان كل قومية رشيدة لابد ان تكون صالحة ، فهى بهذا تجعل من العمل القومى نفسه سبيلا لتحقيق الاهداف الاجتماعية من رقى ، وعدالة ، ورفاهية للسواد الاعظم من الامة. وهذا يجعلنا نؤمن بأن القومية لاينتهى دورها ووظيفتها فى المغرب باعلان الاستقلال، لان رسالتها دائمة خالدة ، وهى ان تقيم هذا الاستقلال على أسس متينة ، وتعمل للمحافظة عليه وحمايته ، وجعله فى صالح البلاد والامة وهو ما يتأتى بتحقيق معانيه ومشمولاته رفع مستوى الشعب المادى والمعنوى واسعاد الجماهير ، واقامة الحياة فى المجتمع على الوئام والتناسق، والاخاء والتضامن . ومعنى هذا ان العمل لايكون قوميا الا اذا كان عملا فى سبيل الصالح العام . واذا كنا قد اخترنا القومية كأحد أسس فلسفتنا السياسية ، فان قوميتنا بعيدة عن ان تكون ضيقة واقليمية ، بل هى جزء لا يتجزأ من قومية اوسع واشمل ، هى القومية العربية المتحررة

وغنى عن البيان ان القومية العربية تعتمد فى جهودها على اللغة والثقافة والتاريخ ، والمصلحة المشتركة ، وتعتبر ان العرب ، فى مختلف اقطارهم ، يؤلفون أمة عربية واحدة ، ذات مقومات حضارية ، وخصائص ومميزات ، ومصالح واهداف مشتركة ، وبهذا تكون القومية العربية احسن مثال للقومية كفكرة ، وشعور ، وارادة .

واذا سلمنا بوجود الامة العربية الكبرى وجب ان نسلم كذلك بالقومية العربية كعقيدة وحركة وقوة . ولقد اصبحت القومية العربية اليوم غيرها بالامس ، فتطورت مع الزمان ، وسايرت الحياة ، وفرضت نفسها كمذهب وفلسفة لنظام المجتمع . وهكذا ارتكزت القومية العربية على الواقع ، هو واقع الامة العربية ، وعلى الايجابية لصالح المجموع العربى .

ومن هنا اخذت القومية العربية فى طورها الجديد الصفتين الغالبتين عليها وهما التحرر ، فالقومية العربية ـ فى مفهومها الراهن ـ قومية متحررة فى نفسها كما هى تحريرية فى هدفها وخطتها .

اما الشمول الايجابى للقومية العربية المتحررة فسياسى ، واجتماعى، واقتصادى ، ودولى .

وبعبارة اوضح ، ان القومية العربية تهدف الى تحرير سائر اقطار الامة العربية ، وجميع العرب فى الميادين الداخلية والخارجية ليصبحوا امة راقية ، قوية ، جديرة بكل تقدير واحترام ، وقادرة على تبوأ مكانها الرفيع بين الامم والدول .

وكما ترمي القوميـة العربية المتحررة الى تحرير جميع بـلاد العروبة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ودوليا ، فكذلك ترمي الى توحيد الامة العربيه، فهي لا تعترف بالتجزئة ، والانفصال ، والانعزال، وتذهب في هذا الى اعتبار استقلال كل قطر عربي لا يغني هذا القطر نفسه عن القيام بواجب الكفاح والتضحية في سبيل استقلال غيره من الاقطار العربية الاخرى . وباختصار فان القومية العربية تعتبر جميع العرب امة واحدة ، لها مصلحة واحـدة ، سواء داخل المجموع الاكبر او خارجه، كما تعمل لخدمة هذا المجموع بما يضمن له الرقي ، والقوة ، والسلامة، ثم ان القومية العربية ليست بانعزالية تريد ان ينطوي العرب على انفسهم ، ويعيشوا في محيطهم كان غيرهم في العالم لا يعنيهم ، بل ان القومية العربية على عكس هذا ، مرتبطة بشعوب العالـم ودوله ، فهي تتبادل معهم المودة ، والصداقة ، والمصلحة ، والتعاون ، ولكن دون ان تنحاز لفريق دون فريق ، او تتحالف مع كتلة ضـد اخرى ، فاذا كانت المذاهب والاحلاف تتوزع عالم اليوم فتجعل منه دولا رأسمالية واخرى شيوعية، تعيش بعضها مع بعض في خلاف وتطاحن ، فان القومية العربيه تريد ان تبعد جميع دولها عن الاخطاء ، والاخطار ، والآفـات التي في تلك المذاهب او الاحلاف ، ولهذا كانت القومية العربية مستقلة وتحررية بكل ما في الكلمتين من مدلول . وتتجـلى القومية العربية المتطورة المتجددة في حقيقتها الانشائية الاصلاحية ، والانقلابية الثورية ، ولهـذا استطاعت في السنين الاخيرة ان تخرج غير واحد من اقطار العروبة من الاوضاع الفاسده التي كانت تسود المجتمع والدولة ، وتقيم بدلها اوضاعا جديدة لصالح الفرد والجماعة في المحيط العربي الخاص او العام .

اخـواني :

هذه باختصار هي القومية العربية المتحررة التي تعتبر اليوم القـوة الدافعة ، والاداة الفعاله ، والالة المحركة في العالم العربي الجديد الذي حقق وما فتيء يحقق في مراحل نهضته ووثبته اهداف الانقلاب الوطني، والثورة الشعبيه، والمغرب، بصفته قطرا عربيا، جزء لايتجزأ من عالم العروبة الجديدة، ومن القومية العربية الوثابة . فباسم هذه القومية العربية المتحررة حارب حزبنا حلف بغداد الذي مزق وحدة العرب ، وعرقل سـير الجامعة العربية واوجد الخلاف والتطاحن بين الدول العربية ، وربط بعضها بركـاب دول الاستعمار والحرب، وقد حاربنا ذلك الحلف المشئوم مع العرب ولصالح العرب، كما حاربناه وقتما كان المغرب وشيك الانضمام اليه مما لا حاجة الى اطالة القول فيه .

وباسم القومية العربية كذلك عارضنا سياسة التبعية والانحيـاز الى الكتلـة الغربية الاستعمارية ، وباسم القومية العربية ايضا ناضلنا في سبيل انضمام

المغرب الى جامعة الدول العربية غير عابئين بالتعللات والاعذار الرسمية الواهية وأضيف أنه باسم القومية العربية أيدنا كفاح العرب فى سبيل استكمال حريتهم، وسيادتهم ، واستقلالهم ، ووحدتهم ، وأخيرا باسم القومية العربية طالبنا الحكومة المغربية بالتعجيل بالاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة ، ثم بحكومة الثورة العراقية الظافرة ، وبحكومة الجزائر المجاهدة .

اخـــوانـــى :

لقد كنا فى كل هذا وغيره بعيدى النظر ـ كما قالت لنا احدى الشخصيات العربية الثورية ، وذلك ان افكارنا ، ومواقفنا ، ومطالبنا فى صالح القومية العربية ، والمغرب الذى هو منها واليها ، هى التى انتصرت ،وتنتصر ، وستنتصر أكثر ، لانها حق ، وصواب ، ومصلحة ، وأى دليل على هذا أقوى من انهيار حلف بغداد الذى دالت دولته الباغية ، ومن قرار انضمام المغرب الى جامعة الدول العربية التى أبرق لنا أمينها العام جوابا على برقية التهنئة قائلا باللفظ :

«قد تلقيت برقيتكم بكل غبطة وسرور ، وانى لسعيد بالقرار المتخذ فى شأن الانضمام الى الجامعة العربية ، فأهنئكم كما أهنىء أعضاء حزب الشورى والاستقلال تقديرا لجميع مساعيكم وجهودكم التى كللت اليوم بالتوفيق والنجاح» .

الامين العام لجامعة الدول العربية
عبد الخالق حسونة

ونحن ايضا نعتز بهذا النصر ، ونهنىء أنفسنا ، قبل غيرنا ، بالقرار الذى طالما ناضلنا بجميع الوسائل لاتخاذه فى صالح المغرب والعروبة ، كما نسعد بالتحاق بلادنا رسميا بركب القومية العربية، لا عن طريق حلف بغداد المشؤوم، كما كان يراد منه، بل عن طريق المنظمة العربية التى نأمل لها ـ فى عهد الوثبة الشعبية فى الشرق العربى ـ كامل التوفيق والتاييد .

هكذا ايها الاخوان قام حزبكم الامين ـ منذ نشأته الاولى ـ على التمسك بعهد العروبة ، والدعوة اليها ، والعمل فى سبيل نصرتها، سواء زمن الاستعمار، أو فى عهد الاستقلال .

وبكلمة صريحة فاصلة : ان حزبنا الذى ما فتىء، وسيظل ثابتا على العهد، يعلن من جديد، وذلك بصفته حزبا قوميا مغربيا ، انه حزب القومية العربية المتحررة فى هذا القطر من عالم العروبة الناهضة الوثابة .

واختم الحديث عن القومية فى فلسفة الحزب بالكلمة القيمة التى فاه بها احد قادة القومية العربية المتحررة فى الشرق حيث قال :

«انظر الى العرب كيف كانوا قديما ، لقد طلبوا السماء فملكوا الارض، وعند

ما اقتصروا على طلب الارض أضاعوها والسماء أيضا واليوم لا يسيطر العرب على حياتهم حتى يؤمنوا بالخلود ، ولا تعود اليهم ملكية أرضهم حتى يؤمنوا بالجنة من جديد .»

ثانيا ـ الدمقراطية المثلى

وأنتقل الآن من الكلام عن الاساس الاول لفلسفة الحزب : القومية العربية المتحررة ، الى الحديث عن الاساس الثاني الذى أسميه بالديمقراطية المثلى . لقد قلت سابقا : ان كل ديمقراطية ليست بصالحة، ولهذا يجب ان نسأل : ما هى الديمقراطية الحقة السليمة التى نريد ان تسود وطننا الحر المستقل ؟

لا جدال فى أن المغرب ديمقراطى بالطبع والفطرة ، ولهذا سمى المغاربة الاقحاح انفسهم «بالاحرار» او الامازيغ .

ولا جدال ايضا فى ان حزبنا ـ منذ نشأ كحركة قومية مغربية ـ وهو قائم على «الشورى» كاحد مبادئه الاساسية ، وعلى محاربة «الاستبداد» والعمل لاقامة النهضة القومية على ديمقراطية سياسية، واجتماعية، واقتصادية لصالح الشعب. ولقد كان هذا وما يزال احد الاهداف الكبرى التى نص عليها القانون الاساسى للحزب ، وعمل لها اعضاؤه ، وتحملوا فى سبيلها كل محنة ، وحرمان واضطهاد ومن ينكر انه لولا مواقف حزب الشورى والاستقلال، ومعارضته، وعراكه ، وتضحيته فى سبيل الحرية والديمقراطية لكان الشعب يعيش اليوم تحت افظع دكتاتورية باغية ، اجرامية ، مخربة ؟ واذا جادل فى هذا اشياع الطغيان فان الفضل لا يعرفه الا ذووه ، كما يقال !

ويقوم جوهر الشورى على الايمان بسيادة الامة ، هذه السيادة التى عبر عنها القرآن الكريم فى آية الشورى بقوله «وأمرهم شورى بينهم» .

وقوام الشورى في الاسلام : الحرية ، وهى التى عبر عنها امير المؤمنين عمر بن الخطاب حيث قال :

«كيف تستعبدون الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا ؟ » فتلك الآية الخالدة ، آية الشورى ، وهذه الكلمة العمرية الرائعة ، كلتاهما خير تعبير عن حقيقة الثورة التى أتى بها الاسلام وحققها المسلمون فى الصدر الاول من تاريخهم المجيد . وبذلك سبق الاسلام جميع الثورات التحريرية الكبرى التى قامت بعده بقرون عديدة لتحرير الفرد والمجتمع ، وضمان رقيهما وسلامتهما .

فالديمقراطية ـ كما اسستها تعاليم الاسلام الروحية . والاخلاقية ، والسياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ـ لا تختلف فى شىء عن جوهر الديمقراطية العصرية الصحيحة، فعبارة : وامرهم شورى بينهم ، تؤدى نفس

المعنى الذى تعبر عنه كلمة : الديمقراطية ، وهى مشتقة من لفظين يونانيين معناهما : حكم الناس او الشعب بالشعب .

واذا كانت تقوم كل من الشورى والديمقراطية على سيادة الامة ، والحرية ، فكذلك تقوم كلتاهما على مبادىء أساسية أخرى هى :

المساواة بين الجميع أمام القانون ، والعدالة ،والاخاء، والتعاون ، والانتخاب ، وتكافؤ الفرص فى معترك الحياة ، وبعبارة أخرى ، ان الشورى والديمقراطيـة ترتكزان على الحكم الصالح ، وسيادة القانون الحـق ، والعدالـة الاجتماعيـة ، والحرية السياسية ، والرفاهية الاقتصادية .

وهذا النوع من الفلسفة والنظام هو ما آمنا به ، كما عملنا ليصبح حقيقـة المجتمع والدولة فى المغرب المستقل .

وما أبعد الديمقراطية المثلى التى ننصر دعوتها بكل ما نستطيع عن «شبح» الشورى كما هى مفروضة على المغرب اليوم ، فانما «شوراهم» مسخ وتشويـه لحقيقة الشورى الاسلامية ، والديمقراطية الصحيحة . ولهذا نواصـل العمـل للقضاء على هذه الاشكال الزائفة ولاقامة أنظمة ومؤسسات تتحقق بها شـورى الحكم ، وديمقراطية الدولة لصالح البلاد والامة .

فباسم الشورى الحقة ، والديمقراطية المثلى حاربنا كل ظلم وفساد ، وكـل فوضى وانحلال ، وكل خداع وضلال .

كما حاربنا باسمهما كل استبداد مقنع يدعى خدمة الناس عن طريق القهر، والقوة ، والسيطرة ، لانه ــ فى زعمه ــ الطريق الذى يحقق الخير العام ، ولكننا ان سلمنا ، ولو جدلا ، بأن حكومة الاستبداد المقنع قد تحقق بعض الاعمال، وتنفذ بعض المشاريع ، فان كل هذا لا يتم الا بدفع مقابل ثقيل خطير هو ما يتحمله الشعب قهرا من تكاليف وتضحيات أقلها حرمانهم مـن أعز وأقـدس ما يملكون ، وهو الشرف والكرامة، والحقوق، والحريات، ولهذا نقابل دعاوى المستبدين الظالمين ، ونعارض خطط البغاة المخادعـين فى كل مناسبة وحـين صائحين فى وجههم مع عمر بن الخطاب رضى الله عنه : «كيف تستعبدون الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا» .

انه لا مبرر مطلقا للاستبداد فى نظرنا ، ولا يستطيع اى مستبد مهما بلغ من المكر والخداع ، ان يقنعنا بأن الاستبداد صلاح ، ووسيلة للخير العام .

ومن دعاوى المستبدين ، ومزاعمهم الباطلة ايضـا أن الشعب المغربى جاهل وقاصر ، فهو غير ناضج ــ فى قولهم ــ لحكم الديمقراطية وانه لمن السهل أن نرد على هذه الدعاوى والمزاعم بأن الشعب الذى كان ناضجا لنيل الاستقلال لا يمكن أن يكون الا ناضجا كذلك للتمتع بالحقوق والحريات فى ظل الديمقراطية

الصحيحة ،كما يسهل الرد على تلك الترهات بأن الشعب الذى أبى أن يعيش تحت سيطرة الاجانب زمن الاستعمار، ليس من شأنه الا أن يأبى كذلك حياة الذلة والمهانة والحرمان فى عهد الاستقلال .

ومن سخافات وأباطيل أنصار الاستبداد المقنع أن الخوف على الشعب من سوء استعمال الحرية ، وسوء تصرف المواطنين فى ممارسة الحقوق، وارتكابهم للاخطاء فى مزاولة السيادة وتحمل ما ينجم عنها من تبعات ومسؤوليات ، يعد ـ فى منطقهم الاعوج ـ من أهم الاسباب التى تحول دون التعجيل بتمكين الشعب من أنظمة الحرية والديمقراطية، وفاتهم ان كل علم بالتعلم، وكل تجربة بالعمل وكل اتقان بالتدريب ، وكل مهارة بطول المزاولة والممارسة ، وفاتهم ايضا أن كل واحد يختار ويفضل أن يخطأ وهو يتمتع بحقه وحريته على أن يمنع ويحرم منهما بدعوى خشية الخطأ ، والعمل لتلافيه .

هذه شبهات وتعللات المستبدين الذين يقيمون حرية تصرفهم فى الرقاب والاموال والحقوق على انقاض حرية الناس من المغلوبين على أمرهم ، والمحكومين المستضعفين ، والمعذبين فى الارض . وتلك حججنا فى رد شبهات الظالمين، ودمغ باطل المخادعين الذين ينتحلون الحرية والديمقراطية تزلفا، ولا يسلكون هذا المسلك الا نفاقا وخداعا ، واكتفاء بالاسماء دون المسميات ، وكل هذا ليس من شأنه الا أن يزيد الحزب تمسكا بالشورى الاسلامية ، والديمقراطية المثلى ، كما يضاعف الجهود والمساعى التى ما فتئت تبذلها المعارضة فى سبيل الصالح العام ، ولا يضمن هذا غير نظام الديمقراطية الحقة السليمة التى وصفها أحد اقطاب الامة العربية الناهضة اذ قال مخاطبا لجماهير الشعب :

«انها ديمقراطية تستمد ارادتها من ارادتكم ، وتستمد وجودها من وجودكم، ديمقراطية لا تحكم فيها الاقلية باسم الاغلبية ، ولا تحكم فيها الاقلية لتخدع الاغلبية ، ديمقراطية لا يتحكم فيها الاستغلال او الاستبداد .»

هذه هى الديمقراطية المثلى التى تشق اليوم طريقها بقيادة حزبنا الداعى اليها ، المناضل عنها بعزم وثبات ، البانى لها ، غدا ، فى المجتمع المغربى الجديد.

ثالثا ـ التقدمية الاشتراكية

بعد الحديث عن القومية العربية المتحررة ، والديمقراطية المثلى ، بقى أن أتحدث عن الاساس الثالث لفلسفة الحزب : التقدمية الاشتراكية .

ولماذا أقول : التقدمية الاشتراكية ، ولا أكتفى بالاشتراكية وحدها ؟

والجواب على هذا السؤال سيأتى مفصلا فيما يتلو من الحديث :

ان الاشتراكية فلسفة اقتصادية واجتماعية معروفة ، ولا توجد اشتراكية

واحدة ، بـل الاشتراكيـة اشكال ، ونحن لا نقـبل الاشتراكية ولا نقتبسها ولا نأخذها على علاتها، بل لنا عليها مئاخذ اساسية، وباختصار ،فاشتراكيتنا مطبوعة بطابعنا القومى لا بالطابع الاجنبى الذى لا يتلاءم مع ظروفنا الخاصة، وضرورات حياتنا ، ومقتضيات تطورنا .

أما مئاخذنا الجوهرية على الاشتراكية الماركسية فهى أنها تضحى بالروح فى سبيل المادة ، وبالفرد فى صالح الدولة ، وانها تقوم على حرب الطبقات رامية بهذا الى سيـطرة احداهـا على الاخرى ، وأنها ـ مـن أجل هذا ـ تقيم الحـكم دكتاتوريا ، كوسيلة فعالة ـ فى نظرها ـ لتحقيق الاهداف الثورية ، وانها اذ تحارب الرأسمالية الفردية تحل محلها رأسمالية الدولة مع ما تجره من السيطرة الادارية المسماة «بالبروقراطية» وغنى عن البيان ان تدخل الدولة فى الحياة العامة ، واستيلاءها على النشـاط الاقتصـادى واحتكارهـا لمـوارد ووسائل الانتاج، كل هذا يشل النشاط الفردى، ويطبع الدولة بطابع التضخم الذى يثقل كاهلها بأكثر مما لها ـ أصلا وعادة ـ من مهام واختصاصات .

وهكذا تعمل الماركسية على بناء مجتمع تسود وتتحكم فيه الدولة ، وتهيمن فيه على كل شىء مما يجعل الحكم دكتاتوريا ، والاقتصاد احتكارا ، والرأسمال دوليا ، والفرد ضحية ، والمجتمع آلة .

وكل هذا يؤدى الى اختلال التوازن فى المجتمع ، ومحاربة الوطنية والقومية، ومعارضة الحرية والديمقراطية فى نظامهما الصحيح .

وبخلاف هذا : الاشتراكية التى نتخذها من اسس مذهبنا الفلسفى، وخطتنا السياسية . فهى اشتراكية ترمى الى اصلاح أوضاع المجتمع على أسس التوازن بين الحقوق والواجبات سواء بالنسبة للفرد او الدولة .

وبهذا تكون اشتراكيتنا من صميم الديمقراطية الحقة ، اذ ترتكز على تحرير الفرد والمجتمع معا ، فلا تضحى بأحدهما لفائدة الآخر ، بـل تحرص عـلى حفظ التوازن التام الدائم بينهما فى سائر الميادين .

كما ان اشتراكيتنا متناسقة مع القومية المتحررة التى تستهدف تطوير المجتمع القومى وتجديده ، وضمان كل وسائل الرقى لافراده ولمجموعه ، فـهى بهـذا عريقة فى التقدمية، ولا تعتمد الاصلاح الشكلى ، والتجديد الجزئى، والتطور البطيء ، بل تريد خلق مجتمع جديد متحرر بواسطة الاصلاح الانقلابى الذى هو طبيعى وضرورى فى كل مجتمع يريد حقا تجديد الوضـع ، والنظـام ، والحياة .

وبعبارة ، لا سبيل الى اقامة مجتمع قومى ديمقراطى تقدمى اشتراكى بمجرد الوسائل العادية البطيئة ، بـل بالانقلاب الحقيقى الشامـل الذى لا يتم الا بالنضال الشعبى ، ولهذا فاشتراكيتنا ليست تقدمية فى مبادئها واهدافها

فحسب ، بل حتى فى وسائلها التى هى جريئة وفعالة الى حد الثورةوالانقلاب على اوضاع التأخر والانحطاط والفساد .

وبعد ما تحدثت عن الاشتراكية السليمة فى مذهبنا ، ونفيت عنها كل ما نأخذه على الماركسية من مآخذ ، بقى ان انسب التقدمية الاشتراكية التى هى من عناصر فلسفة الحزب .

ان تقدميتنا الاشتراكية مذهب مستقل يتألف من الاشتراكية الاسلامية ، ومن جميع مزايا الاشتراكية الحديثة .

ومن مقومات التقدمية الاشتراكية ـ كما نأخذ بها ـ الكفاح ضد الاستغلال الداخلى سواء جاء من الاجانب او من الاهالى انفسهم ، والعمل للقضاء على الرجعية ، والوصولية والانتهازية ، والاقطاعية ، والاحتكار ، وسيطرة رأس المال على الدولة فى الحكم والسياسة .

وفى نفس الوقت ترمى التقدمية الاشتراكية الى تحرير الاقتصاد القومى لتدعيم السيادة والاستقلال ، والى القضاء على كل نظام مرتكز على الظلم الاجتماعى بواسطة الانظمة والفوارق والامتيازات ، والى ضمان الخدمات العامة لسائر المواطنين على السواء وتمكينهم ايضا من تكافؤ الفرص فى الحياة ، وتهدف التقدمية الاشتراكية بصفة عامة الى اقامة عدالة اجتماعية واقتصادية نتيجة التخطيط والتصميم ، وسلوك كل نظام يكفل عدم خضوع طبقة لأخرى ، وتحرير الفرد والمجتمع من كل استغلال وتسخير ، والتقليل ما امكن من الفوارق الاجتماعية ، وتدبير الاقتصاد العام لصالح الامة دون الاخلال بالنشاط الفردى أى بمواهب الفرد وامكانياته وانتاجاته .

واذا كانت التقدمية الاشتراكية تحارب أضرار الرأسمالية الفردية ، وتعارض رأسمالية الدولة ، فانها ليست ضد الرأسمال الوطنى الذى تقضى مصلحة البلاد والشعب بتشجيعه ومراقبته ، وتنظيمه بما يكفل تقدموازدهار الاقتصاد القومى عن طريق التطوير والتحرير ، وتنمية الانتاج فاذا خضع الرأسمال الوطنى لرقابة الدولة كما يقتضيه الصالح العام ، واذا كان أمره سليما مما يخالف مصلحة البلاد والامة ، واذا كان بعيدا عن كل نوع من التدخل فى الحكم وعن كل سيطرة على السياسة العامة ، فهو رأسمال متجانس مع النظام الاقتصادى الصالح الذى يجمع بين مزايا الحرية الاقتصادية ، ومزايا التوجيه والرقابة من طرف الدولة .

وبكلمة مختصرة ، ان التقدمية الاشتراكية ـ عندنا ـ ليست راسمالية ولا ماركسية ، ولا شيوعية ، ولا دكتاتورية ، بل هى اشتراكية متزنة ، رشيدة ، سليمة ، تهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية لصالح الجميع .

هذه باختصار هى أسس فلسفة الحزب ، واعنى : القومية العربية المتحررة والديمقراطية المثلى ـ والتقدمية الاشتراكية .

أما وسيلتنا الفعالة لتحقيق كل هذا فهى ـ كما تقدم ـ الانقلاب بالوسائل المشروعة .

ولقد كانت وما فتئت تلك الفلسفة المحرك لدعوتنا ، وسياستنا ، وخطتنا باسم المعارضة .

ولست فى حاجة الى التحدث فى هذه المناسبة عن المعارضة التى اضطلعنا بمهمتها منذ سنوات ، والتى ما زلنا نؤدى رسالتها باسم الشعب ولصالح الشعب ، وانما اريد ان اتحدث الآن عنها بقدر ما لها من صلة بخطتنا فى العمل والنشاط ، والنضال ، فأذكر اولا بهذه الحقيقة وهى ان كل بلاد تحرم من صوت المعارضة ، بلاد تخاصم الحرية ، وتخشى الحرية ، وتخاف من الاحرار ، وهى لا تخشى ولا تخاف الا لما يسود فيها من ظلم وفساد واستبداد ، واستغلال ، بل ان هذه الخشية وهذا الخوف انما هما من الشعب ، وضد الشعب .

وقد تعرضت معارضتنا لأنواع من الاضطهاد والمحنة ، وتحملت كثيرا من الاذى والعدوان فى رجالها ، وصحفها وحركاتها ، ومنظماتها ، ولكن هذا لم يفت فى عضد المعارضة ، بل زادها ثباتا وقوة ، كما زاد خصومها فضيحة شنعاء وشهرة شوهاء .

وبالرغم مما كان يروجه اولائك الخصوم من تهم باطلة ، وهى ان المعارضة متطرفة وهدامة ، وديماغوجية ، فقد واصلت طريقها غير عابئة بتلك التهم المغرضة التى كلها زيف وسخافة .

اما حقيقة المعارضة فهى انها كانت وما تزال ـ ككل معارضة ـ تعمل على هدم الباطل والفساد ، والاستبداد والاستغلال ، كما تعمل فى نفس الوقت ، على نصر الحق والاصلاح ، والحرية والمساواة ، والعدالة بواسطة الانظمة الجديدة الصالحة ، والمنشآت العمرانية القيمة .

وكيفما فعلت المعارضة فان خصومها يحاولون ما استطاعوا التقول عليها واتهامها ، ومضايقتها بكل وسيلة . ولو كان المسؤولون على جانب من رحابة الصدر ، وسعة الفكر ، والفهم الصحيح للحرية ، والتقدير التام للرأى العام ، وحسن الاعتبار لكل رقابة ونقد ، لكان موقفهم من المعارضة هو موقف الذين يدركون مسؤولياتهم حق الادراك ، ويعترفون للمعارضة بحقها ، ويتعاونون معها على البر والتقوى .

ومهما يكن فانه لا يجديهم ان يستمروا فى قذف المعارضة بما هى منه براء ، ونسألهم : هل من المغالاة والهدم ، والديماغوجية ـ مثلا ـ

موقف المعارضة ضد حلف بغداد ، او فى سبيل انضمام المغرب الى الجامعة العربية ، او من اجل الحياد الايجابى ، وعدم الدخول فى الاحلاف ، وعدم الانحياز لأية كتلة ، او تحقيق الجلاء التام عن المغرب ، أو تشريع الحريات العامة ، او تحرير وتطوير الاقتصاد ، او رفض كل مساعدة مالية اجنبية مشروطة ، او اجراء انتخابات حرة نزيهة ، او تطهير البلاد والدولة من عناصر الخيانة والاقطاع والاستغلال ، او القضاء على الاستبداد السياسى ، والظلم الاجتماعى ، او اقامة حكم قومى اتحادى بدل الحكم الحزبى الفاسد ، او اقرار نظام يقوم على الديمقراطية السياسية والاجتماعية ، والاقتصادية ، لصالح الشعب ؟

فاذا كان شىء من هذا كله فى نظر الحكومة المفروضة سلبيا وهداما ، ومخالفا لمصلحة البلاد والامة ، فكيف يكون البناء والعمل الايجابى ؟ وهل كانت كذلك سياستها سلبية وهدامة وديماغوجية وقتما اعلنت مبدأ عدم التبعية وعدم الانحياز ، وحينما اضطرت الى التخلى عن توريط المغرب فى حلف بغداد ، او الاحجام عن الزج بالبلاد فى حلف خطير كمعاهدة الدفاع المشترك ، ويوم ان طالبت ـ ولو مؤخرا ـ بالجلاء او وعدت بقانون الحريات، او قررت مؤخرا كذلك الانضمام الى الجامعة العربية ، الم تنهج الحكومة بهذا خطة المعارضة التى طالما وصفتها بغير اوصافها الحقيقية ؟ اما آن للحكومة أن تعترف ـ بعد هذا ـ بالفضل لذويه ، وتراجع موقفها من المعارضة ، وتنصاع فى هذا للواجب والمصلحة ؟ الحقيقة هى ان هذا ليس من شأن حكومة الانانية والاستبداد ، بل من شأن كل حكومة صالحة تؤمن وتعمل بما عبر عنه احد الكتاب الغربيين حيث قال :

«ان المبدأ الجوهرى الذى تقوم عليه الديمقراطية هو بحث الآراء المختلفة او المتعارضة ، واتخاذ هذا البحث وسيلة لمعرفة طريق العمل الصحيح» .

اخوانى :

ان حزبنا ـ بفلسفته ، ونظامه ، وبرنامجه ، وخطته ـ يقوم على اسس متينة ، وافكار نيرة ومعانجلية ، واتجاهات واضحة ، وكل هذا يجب ان يتجلى بقوة ، ويجد تعبيره البليغ الصادق فى كيان الحزب ونشاطه ، ونضاله ومعارضته فى سبيل الصالح العام ، وعلى ضوء الاهداف السامية ، والمثل العليا التى هى للحزب ، كما ان الحزب بها ولها .

وبعبارة : ان كل حزب لا يبرهن عن وجوده وتأثيره الا بقدر ما تتشخص فيه هذه الاهداف والمثل العليا ، ويعمل ليكون اصدق ترجمان عنها ، وامضى سلاح فى ميدان العراك من اجلها .

وسعيا فى هذا تشرع الاحزاب الانظمة ، وتضع البرامج ، وترسم الخطط ، وتدعو المواطنين الى الانضواء تحت لوائها ، والانتظام فى صفوفها للعمل والنضال .

ومنذ نشأ حزبنا وهو يسير فى هذا الطريق ، ولكنه محتاج اليوم الى ان نعيد النظر فى اموره لاحكام الانظمة وتجديد المناهج ، وتطوير الاساليب وتكتيل الصفوف ، وتعزيز القيادة ، اذ بهذا ، وبما سنزود به الحزب من وسائل وامكانيات ، نستطيع ان نواصل العمل والمعركة ، وان نتقدم الامة ، ـ كما فى قانوننا الاساسى ـ للسير بها بخطى ثابتة وعزم قوى ، فى طريق النهضة والتهذيب ، وفى سبيل الانقلاب المنشود وشعارنا :

الى الامام ، دائما الى الامام !

وحيى الله المغرب !

ـ والسلام ـ

الميثـــاق السيـــاسى

لحـزب الـشـورى والاستـقـلال

الميثاق السياسي

الباب الاول

الحزب عقيدة وعمل
المبادىء والاهداف الاساسية

الفصل 1 ـ حزب الشورى والاستقلال حزب الشعب المغربى ، لانه ينبثق من الشعب ويعمل للشعب ، بواسطة الشعب . فهو فى جوهره وحقيقته حزب الامة المغربية التى لجميع افرادها ، رجالا ونساء ، ولسائر طبقاتها وهيئاتها حق الانخراط فيه، والعمل فى ميدانه وفقا لانظمته وبرامجه وقراراته

الفصل 2 ـ حزب الشورى والاستقلال ليس فقط حزبا سياسيا بالمعنى المتداول لهذه الكلمة ، بل هو ايضا مدرسة لتكوين الاطارات السياسية للامة ، ولتربية الشعب تربية وطنية تجعل من افراده مواطنين صالحين فى انفسهم ، واسرهم ومجتمعهم ، ونشاطهم فى معترك الحياة ، وذلك عن طريق التمتع بما لهم من حقوق وحريات ، والقيام بما عليهم من تكاليف وواجبات .

الفصل 3 ـ حزب الشورى والاستقلال يرتكز على الديمقراطية الصحيحة التى قوامها : حرية الرأى والتعبير عنه ، وحرية النقد النزيه ، وحرية الانتخاب ، واتخاذ القرارات بالاغلبية ، بعد المناقشة والمداولة ، طبقا للنظم المقررة . وفى غير هذا الفصل بيان الاساليب الديمقراطية التى يتبعها الحزب فى نظامه وعمله (الباب الثامن) .

الفصل 4 ـ حزب الشورى والاستقلال يبنى سياسته على الديمقراطية المثلى التى هى **حكم الشعب ، بالشعب** ، والتى تضمن بالدستور الصالح ، عزة الوطن ، وسعادة الامة . وللوصول الى هذه الغاية السامية فان الحزب يتقدم الامة للسير بها سيرا حثيثا فى طريق النهوض ، والتهذيب والتوجيه ،

وفى سبيل تحقيق **الانقلاب** : الفكرى ، والسياسى والاجتماعى والاقتصادى لصالح الفرد والاسرة والمجتمع. ومما يتحقق به هذا الانقلاب الوطنى التقدمى :

القضاء على الاوضاع الفاسدة ، وانجاز الاصلاحات الجوهرية فى جميع الميادين ، والعمل باستمرار على مراجعة الانظمة والمؤسسات لتجديدها حسب سنة التطور ، ولجعلها مطابقة لروح ومصلحة كل عصر وجيل ، وتحرير الفرد والجماعة من كل استغلال ، وقهر ، وعبودية ، وكفالة الامن ، والحرية والعدل والمساواة للجميع ، وضمان تمتع كل فرد بصفته انسانا ومواطنا بوسائل الرقى المعنوى ، والتقدم المادى ، والثقافة الروحية والبدنية . وكل الوسائل المشروعة لتحقيق الانقلاب المنشود فى سائر هذه الميادين ، ومن اجل هذه الغايات جميعها .

الفصل 5 ــ حزب الشورى والاستقلال ، بصفته حزب الامة كلها ، يحرص على وحدتها وتآخيها ، وتعاونها (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا) ــ (انما المؤمنون اخوة) ــ (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان)، وحفظا للوحدة القومية والاخاء الوطنى ، وسعيا فى التعاون الايجابى بين سائر عناصر الامة ، **فان الحزب يحارب كل سياسة تقوم على مبدأ : فرق تسد ، وكل عنصرية وعصبية ، وانفصالية ، كما يقاوم حرب الطبقات** ، وكل تطاحن بين الاتجاهات من شأنه ان يثير او يشجع الفتنة الاجتماعية او المذهبية ، ورائد الحزب فى هذا كله ان يسود فى المجتمع : التسامح والوئام ، والتعاون ؛ والسلام لخير الفرد والمجموع ، والوطن والامة .

الباب الثانى

الحزب : نظام وقوة

الفصل 1 ــ يقوم حزب الشورى والاستقلال على روح النظام ، ومسؤولية القيادة ، ومن شأن هذا ان يكفل الحيوية والقوة ، والتوفيق ، لنشاط الاعضاء والهيئات فى سبيل المبادىء والاهداف .

الفصل 2 ــ يحافظ الحزب على **استقلاله** عن كل حكومة او سلطة فى الدولة سواء شارك او لم يشارك فى الحكم . ولا يشارك اعضاء الحزب فى الحكومة الا كمندوبين عنه ، وبهذه الصفة فانهم يخضعون لرقابته ، واحكامه وقراراته وفى غير هذا المكان بيان نظام المشاركة فى الحكم والمعارضة .

الفصل 3 ــ يتقيد كل عضو او قيادة فى الحزب بالطاعة والامتثال وفقا لروح النظام وعملا بحكم الواجب . وينطبق هذا على اعضاء الحزب فى سائر الهيئات والمجالس التمثيلية العامة ، القومية منها والاقليمية ، لانهم لا يدخلون فيها كأفراد ، بل كممثلين للحزب وناطقين باسمه ، وعاملين فى

سبيل مذهبه وبرنامجه . ولهذا فانهم ملزمون باحترام واجباتهم ، واداء مهماتهم كأعضاء فى الحزب ، ونواب عنه اثناء المداولة والتصويت ، كما هم ملزمون بالتخلى عن عضوية الهيئات والمجالس فيما اذا ارادوا ان يسلكوا غير هذا السلوك . وان خالفوا هذا فان الحزب يسحبهم ، ويعوضهم بمن يعمل متقيدا بمذهبه ، وبرامجه ، ونظامه فى سبيل المصلحة العامة .

الفصل 4 ــ يضمن الحزب لسائر اعضائه حرية الرأى والتعبير عنه بالوسائل المشروعة فى دائرة النظام والاحترام ، ويعمل الحزب لضمان تلك الحرية سواء فى الاجتماعات الخاصة والعامة او فى الصحف والنشرات التابعة له . ومما يكفل حرية الرأى والتعبير عنه فى صحافة الحزب تخصيص **منبر حر** فيها يمكن سائر الاعضاء العاملين من نشر افكارهم الخاصة ، وعرضها للمناقشة الحرة .

الفصل 5 ــ اذا حدثت للحزب مشاكل خطيرة مفاجئة ، او اراد ان يتخذ مواقف ذات مسؤوليات جسيمة او عواقب غير حميدة فانه يعجل بجمع الهيئات المختصة بصفة استثنائية ، لابداء الرأى والتشاور ، والتداول طبق الانظمة المقررة .

الفصل 6 ــ بكل ما تقدم يجب ان تتوفر للحزب عناصر الحياة والنظام، والقوة ، وان يضمن فيه التوازن بالتمتع بالحقوق ، واداء الواجبات . وهكذا فان مقابل الحرية العامة المطلقة فى البحث والمناقشة هو : النظام التام المطلق فى العمل والتنفيذ .

الباب الثالث

الحزب : مذهب وبرنامج

الفصل 1 ــ كل عضو ملزم بقبول ميثاق الحزب وبرنامجه ، وبالعمل طبقا لهما على أساس انهما يؤلفان الدستور الوطنى للحزب .

الفصل 2 ــ يقوم برنامج الحزب على أساس :

1 ــ تربية الشعور القومى ، وتقوية الوعى الشعبى فى كل مواطن ومواطنة .

2 ــ مقاومة كل مظاهر النفوذ الاجنبى وآثاره .

3 ــ المحافظة على حقوق الوطن والشعب فى الحرية والوحدة ، والسيادة والاستقلال والحكم الصالح .

4 ـ وضع مبادىء الشرف والمصلحة العليا للوطن والامة فوق الاعتبارات والمصالح الخاصة بكل فرد او جماعة .

5 ـ تشجيع روح التجديد والابتكار ، والتطور بالنسبة للفرد والمجتمع

6 ـ حماية الحرية الفردية من كل قيد وعدوان واذى .

7 ـ منع تدخل الدولة فى كل مجال او اسناد مهمات جديدة اليها ما دامت لا تدعو الضرورة او المصلحة العامة البينة التامة الى شىء من هذا كله .

8 ـ العمل لتحقيق كل اصلاح وانشاء كل نظام من شأنهما ان يرفعا المستوى المعنوى والمادى للفرد والجماعة ، ويجلبا الرفاهية للشعب ، ويضمنا التناسق والسلام للمجتمع الوطنى .

9 ـ تقوية روابط المودة والتضامن بين اعضاء الحزب من جهة ، وبين سائر المواطنين من جهة اخرى .

10 ـ تحقيق الاهداف المستعجلة الآتية :

أ ـ نهضة الامة المغربية على أسس تقدمية سليمة ، وفى دائرة وحدتها القومية الاصيلة .

ب ـ تحرير ارض الوطن وحياة الامة ، ونظامها الاقتصادى من كل سيطرة واستغلال كيفما كان نوعهما ومظهرهما .

ج ـ الغاء كل نظام يقوم على اعطاء الامتيازات للاجانب او لطائفة خاصة من المغاربة ، والتخلى عن كل سياسة مبنية على الاحتكار والتسخير لمنفعة افراد او جماعات .

د ـ تشييد ديمقراطية صحيحة ـ سياسيا ـ واجتماعيا ـ واقتصاديا تكون منظمة بدستور سليم يرضاه الشعب كقانون أساسى للامة ودولتها .

هـ ـ ضمان الحقوق التالية لكل مغربى ومغربية :

1) ـ القدر الحيوى الضرورى فى دائرة حياة مشرفة .

2) ـ سكنى صحية موافقة لهما ولذويهما .

3) ـ تأمين الاشخاص والامتعة .

4) ـ كفالة المعاش عند العجز والشيخوخة .

5) ـ حقوق العدالة الشاملة .

6) ـ مساواة الجميع امام القانون .

7) ـ الازدهار الفكرى والمعنوى بالتعليم الاجبارى المجانى ، وبالحريات العامة غير المشروطة ولا المقيدة ظلما واستبدادا .

الباب الرابع

الحزب : ووسائل العمل

الفصل 1 ـ ينظم الحزب الجماهير المغربية من فلاحين وعملة ، وصناع وتجار ، وموظفين ، ومثقفين وغيرهم من ابناء الامة ، وذلك في سبيل الصالح العام ، وتجديد حياة الوطن ، وجعل الشعب ـ بواسطة النظام والعمل ـ مجموعة موحدة متينة البنيان ، قوية الكيان .

الفصل 2 ـ يستعمل الحزب جميع الوسائل المشروعة التي من شأنها قيادة الشعب المغربي نحو تحقيق اهدافه ومطامحه الوطنية في الحاضر والمستقبل .

ومن الوسائل التي يعتمد عليها الحزب في تحقيق اهدافه :

أ) ـ الدعوة : بطرق النشر والاذاعة من رسائل ونشرات ، وصحف، ومجلات ، وكتب وغيرها من المطبوعات ، وكذلك بطرق التلقين ، والحديث، والخطابة ، والمحاضرة وغير هذا من وسائل التعبير والتبليغ .

ب) ـ التربية : بطبع اعضاء الحزب على التشبع بمبادئه وافكاره ، وعلى العمل في سبيلها بادئين بأنفسهم وأسرهم ، وبتكوينهم تكوينا صالحا بدنيا ، ونفسيا ، وعقليا وسياسيا ، وبتثبيت الاخوة الحقيقية ، والتماسك الدائم ، والتعاون التام بينهم ، افرادا او جماعات ، حتى تحفظ وحدة الصفوف وقوتها ، ويكون الحزب موحد الاتجاه السياسي ، والرأي العام السائد فيه ، وينشأ جيل صالح يعمل في نطاق الحزب ، لمجد الوطن ونهضة الامة باخلاص وثبات وتضحية .

ج) ـ التوجيه : I) بوضع المناهج الصالحة للمجتمع من تربية وتعليم ، وتشريع وقضاء ، وحكم وادارة ، واقتصاد وصحة عامة ، وجيش الخ ، وذلك على أسس تكفل التقدم والتطور ، والتجديد ، والانشاء . (2) بعرض تلك المناهج على الرأي العام ليستنير ويهتدي بها ، وعلى المسؤولين ليعملوا على تطبيقها لصالح الجميع ، وعلى الهيئات النيابية لتساعد على اخراجها الى حيز التنفيذ والتطبيق .

د) ـ العمل : (I) بانشاء مؤسسات ومشاريع مختلفة تخدم المبادىء والافكار ، ويساهم بها في تطبيق المناهج الصالحة . (2) بمقاومة الآفات الاجتماعية والعوائد الضارة ، والعقائد الفاسدة . (3) بارشاد المواطنين والمواطنات الى الاصلاح والاستقامة في السلوك والاخلاق ، والى نبذ كل ما هو غير نافع .

ه) ـ الوفود : بتجهيز الجولات والبعثات في الداخل لنشر الدعوة ، وخدمة الاهداف طبق البرامج المقررة والمناهج المرسومة، والتعليمات المحددة.

الباب الخامس

نظام الحزب : العضوية

الفصل 1 ـ حزب الشورى والاستقلال هيأة سياسية شعبية تتكون من جميع المواطنين المغاربة ـ ذكورا واناثا ـ الذين يؤمنون بمبادئه وافكاره ، ويلتزمون بميثاقه وبرنامجه ، ويعملون وفق نظامه وخطته ، وتحت قيادته فى سبيل المثل الاعلى المشترك .

الفصل 2 ـ يتم الانخراط فى الحزب ، زيادة على ما فى البند السالف، بتسجيل المنخرط فى احدى فرقه الاساسية ، وبأداء الواجبات التى تخوله حمل بطاقة العضوية .

الفصل 3 ـ يجب على كل منخرط فى الحزب ان لا يكون منخرطا فى اى حزب سياسى ثان ، وان لا يدخل فى أية هيأة اخرى الا بعد ما يتأكد من ان عضويتها لا تتنافى مع الانخراط فى الحزب . ومن اجل هذا ينبغى له ان يخطر سلفا الهيئة المختصة فى الحزب ويتقيد بحكمها فى الامر .

الفصل 4 ـ لا تكون العضوية صحيحة الا اذا توفرت فيها الشروط المطلوبة ، وقامت على اداء الواجبات ، وتحمل المسؤوليات ، والمساهمة الفعالة فى حياة الحزب ونشاطه ، والاخلاص للشعب وقضيته الوطنية . ومن اجل هذا يجب على كل منخرط او عضو ان يكون دائما تحت تصرف الحزب ، وعلى استعداد تام للقيام بكل ما يتطلبه منه من الاعمال والتكاليف والتضحيات .

الفصل 5 ـ يشترط فى المنخرط ان يكون مغربى الجنسية واهلا للتمتع بحقوقه المدنية والسياسية .

الفصل 6 ـ يلزم كل فرد عند الانخراط بالعهد الذى هذا نصه :

(اعاهد الله عز وجل ، كما اعاهد نفسى وحزب الشورى والاستقلال على التمسك بمبادئه وافكاره ، والعمل والكفاح فى سبيلها ، والقيام بشروط العضوية وواجباتها ومسؤولياتها ، واتعهد بصفة عامة بالاخلاص والوفاء للحزب فى السر والجهر ، وبتنفيذ قراراته ، وباتباع توجيهاته ، وبكتمان اسراره ، وبأن اكون سلما على من سالمه ، وحربا على من حاربه ، واقسم بالله العظيم على كل ما فى هذا العهد ، والله على ما اقول شهيد ووكيل)

وبعد ما يتلو المنخرط نص هذا العهد امام المكلفين بالانخراط يوقعه كما يوقعونه معه كشهود عليه .

الفصل 7 ـ يقبل كل منخرط يزكيه عضوان فى الحزب من حيث خلقه وسيرته بشرط ان يصادق على ذلك الانخراط مكتب شعبته او دائرته او فرع

الحزب ، ولا ينخرط فى الحزب اى شخص تنطبق عليه الفقرة 17 من البـاب الرابع من الظهير 3 جمادى الاولى1378 الموافق 15 نوفمبر1958 المتعلق بتأسيس الاحزاب والجمعيات وجميع الفروع والهيئات التابعة للحزب مكلفة بتنفيذ هذا.

الفصل 8 ـ على كل منخرط او عضو ان يؤدى اشتراكا ماليا شهريا او سنويا يسدده بانتظام ، ولا يمنـع هذا من المساهمـة فى نفقـات الحـزب او الوصية او الوقف او كلها ، كما ان للحزب الذى يعمل فى سبيل الصالح العام حقا فى زكاة اموال الاعضاء القادرين ، ويعفى من هذه التكاليف كلها او بعضها غير المستطيعين وذلك بقرار من الهيئة المختصة فى الفروع بعد التأكد من عدم الاستطاعة ، وكل ما يدفع للحزب لايجوز رده بحال .

الفصل 9 ـ اذا قصر المنخرط او العضو فى واجباته او فرط فى حقوق الحزب فان للهيئة المختصة فى الفرع الذى ينتمى اليه ان تلفت نظره الى ذلك التقصير او التفريط ، وتعمل لاصلاحه بكل الوسائل المجدية . واذا تـكرر التقصير او التفريط يوجه الى المسؤول عن احدهما انذار ، او تفـرض عليه غرامة مالية ، او يتخذ معه اى تدبير يراه الحزب او الهيئة المختصة فى الفرع، ولو كان هذا التدبير توقيفا او اعفاء من الانخراط او العضوية ، وفى حالة التوقيف او الاعفاء يجب اخذ موافقة الامانة العامة قبل اعلان القرار .

الفصل 10 ـ لا يسوغ لاى منخرط او عضو ان يشـارك فى مظاهـر واعمال منظمة خارج الحزب كيفما كان نوعها بدون اذن الفرع الذى هو تابع له والامانة العامة .

الفصل 11 ـ للنساء فى الحـزب ان ينتظمـن ـ ان شئن ـ فى سلك هيئات نسوية خاصة ، وهذا لا ينافى بحال تمتعهن بكامل الحقوق ، وقيامهن بكل الواجبات كعضوات فى الحزب مثل الرجال ، ويسوى بينهن وبين سائر الاعضاء فى نظام الانخراط وبطاقة العضوية طبق مانص عليه فى هذا الميثاق.

البـــاب الســادس

نظـام الحـزب : الهيئـات الرئيسية

الفصل 1 ـ الهيئات الرئيسية لحزب الشورى والاستقلال هى :

أ) ـ **المؤتمر الوطنى العام** الذى هو الهيأة التشريعية العليا .

ب) ـ **المجلس الوطنى** الذى ينوب عن المؤتمر بين دوراته وفق النظام المقرر له . ويتخذ المجلس الوطنى لمزاولة العمل والمسؤولية هيئات فرعية هى : اللجان السياسية، والمالية والادارية ، والصحفية، والثقافية. وللمجلس ان ينشىء غيرها .

ج) ـ **الديوان السياسى** الذى هو الهيأة التنفيذية والادارية الدائمة

د) ـ **الامانة العامة** التى تتكون ، تحت مسؤولية الامين العام، من جميع اقسام السكرتارية ، ومن مكاتب العمل كالنظام والدعاية، والنشر ، والابحاث والدراسات .

هـ) ـ **الهيأة التأديبية** التى هى محكمة الحزب

ويقوم نظام الهيئات الرئيسية على اساس مبدأ التخصص ، وفصل السلطات .

الفصل 2 ـ المؤتمر الوطنى العام .

1) ينعقد المؤتمر الوطنى العام مرة فى ثلاث سنوات بصفة عادية . كما ينعقد بصفة استثنائية كلما اقتضت المصلحة او الضرورة بطلب من ثلث اعضاء المجلس الوطنى او من الديوان السياسى بالاجماع او من عشرين فرعا . ويتولى الامين العام الاستدعاء مع اتخاذ كل الاجراءات اللازمة لعقد المؤتمر فى الوقت المحدد له ، ولضمان الغاية المتوخاة من اجتماعه .

2) ينعقد المؤتمر الوطنى العام خلال شهر شتنبر من السنة المقررة لانعقاده ، وفى المكان المعين من المؤتمر السابق او من المجلس الوطنى الذى يتولى تحديد تاريخ الاجتماع ، وجدول اعماله المؤقت ، وانتخاب اللجنة التحضيرية العامة .

3) يجوز لاعضاء الحزب الذين ادوا واجباتهم المرتبة عليهم شهريا او سنويا ان يحضروا جلسات المؤتمر بشرط ان يحصلوا من الامانة العامة على رخصة مكتوبة عامة او خاصة ببعض الجلسات ، وذلك قبل موعد المؤتمر باسبوع كامل على الاقل . ولا يجوز للحاضرين ان يشاركوا بحال فى المداولات او التصويت ، كما ان للمؤتمر ان يقرر بمجرد الاغلبية سرية الجلسات كلها او بعضها ، وفى هذه الحالة لا يجوز حضور غير المؤتمرين كالمدعوين من اعضاء الحزب او الصحفيين او غيرهم .

يتكون المؤتمر الوطنى العام من الهيئات الآتية :

أ ـ المجلس الوطنى .

ب ـ الديوان السياسى .

ج ـ الامانة العامة (الامين العام والمسؤولون عن الاقسام والمكاتب التابعة للامانة العامة) .

د ـ المحكمة التأديبية (الاعضاء الاساسيون ، والاعضاء النائبون عنهم)

هـ ـ هيئة صحف الحزب (المديرون ورؤساء التحرير)

و ـ المنظمات والهيئات التابعة للحزب على أساس ثلاثة مندوبين عن كل واحد منها يؤخذون من بين المسؤولين الاولين .

ز ـ نواب الفروع على أساس التمثيل النسبى . وريثما تتحقق شروط التمثيل النسبى يعطى ممثل واحد لكل مكتب فـرع ، وممثلون آخـرون لا يتجاوزون الخمسة يعين عددهم حسب اهمية الفرع فى القوة والنشاط .

ويجب انتخاب هؤلاء الممثلين انتخابا حرا صحيحا تراعى فيه الصلاحية لا غـير .

كما يجب ان يحملوا معهم توكيلات تعتمدهم كنواب عن الفروع فى المؤتمر

5) قبل انعقاد المؤتمر الوطنى العام تعقد الجامعات الاقليمية مؤتمرات جهوية للمصادقة النهائية على نواب الفروع التابعة لها فى المؤتمر ، ولاعداد مساهمتها فى مداولات المؤتمر بما يفيد ويجدى .

6) ينعقد المؤتمر تحت رئاسة الامين العام ، واشراف مكتب منتخب من طـرف المؤتمرين ومركب من : كاتب ومساعد وثلاثـة اعضـاء مستشارين يختارون كلهم من الحاضرين .

واذا لم يحضر الامين العام فانه ينيب عنه فى سائر الجلسات او بعضها، وله ان يتخلى عن الرئاسة اذا رأى ما يوجب هذا ، ويكلف بها من يختاره .

7) لا يعتبر انعقاد المؤتمر قانونيا الا اذا حضر اكثر من نصف الاعضاء المدعوين رسميا ، فاذا لم تتوفر هذه الاكثرية النسبية اعيد الاستدعاء لاجتماع ثان يعقد بعد اسبوعين على الاقل ، وينص فى الدعوة على الموضوع ، وعلى ان الاجتماع سيكون قانونيا بأى عدد يحضر ، وكيفما كان النصاب ويعد هذا الاجتماع الثانى قانونيا ، وتتخذ قراراته باغلبية ثلثى الحاضرين ، وتعتبر نافـذة .

8) يهيىء المجلس الوطنى جدول الاعمال المؤقت الذى يرسل الى الفروع والهيئات للاطلاع عليه ، ويصبح الجدول نهائيا بمصادقة اغلبية المؤتمرين ، ويمكن للفروع ان تقترح ، بواسطة ممثليها فى المؤتمر ، ادراج مقترحات ومطالب مما هو غير مثبت فى الجدول المؤقت ، ويبت المؤتمر بالاغلبية فى قبول او رفض ما يراد الحاقه من المسائل .

9) يعين المجلس الوطنى المقررين فى المسائل المثبتة فى جدول الاعمال المؤقت ، وترسل صورة مختصرة من التقارير الى الفروع شهرا قبل دورة المؤتمر وذلك للاطلاع والدراسة والاستعداد للمناقشة .

10) يجوز لغير المؤتمرين من اعضاء الحزب ان يبلغوا صوتهم الى المؤتمر بواسطة رسائل او تقارير او عرائض . ويجب ان تصل الى الامانة العامة اسبوعين على الاقل قبل الاجتماع . ولا يمكن ان تعرض على المؤتمـر الا بعد الفراغ من المداولات حول المسائل التى تضمنها جدول الاعمـال النهائى ويمكن للمؤتمر ان يعين لجنة لبحث ماورد عليه من تلك الكتابات ، كما يجوز

له ان يحيلها للبحث والدراسة على الهيئات المختصة فى الحزب مع مايراه من التوصيات فى شأنها .

11) يمكن ان يعين المؤتمر لجنة للتأكد من صحة التوكيلات لمراقبة سير الدورة ، وتجدد اللجنة فحصها ورقابتها قبل الشروع فى انتخاب المجلس الوطنى والامين العام للحزب . وذلك لحصر قائمة النواب المصوتين حتى لا يشارك فى التصويت من لا حق له فيه .

12) المؤتمر الوطنى العام هو الهيأة التشريعية العليا فى الحزب ، ولهذا يتمتع بجميع السلطات ، وله سائر الصلاحيات بصفة عامة ، وبصفة خاصة فانه صاحب السيادة المطلقة اثناء الدورة ، كما يتخذ كل القرارات فيما يرجع لسياسة الحزب العامة ، وخطته ، ونشاطه ، ونظامه ويقرّر المواقف فى جميع المسائل السياسية الهامة وغيرها ، وله وحده الصلاحية لمراجعة قوانين وانظمة الحزب . ويتولى وضع البرامج ، وتعديلها ، وتجديدها ، والبث فى مصير الحزب نفسه اذا حدث مايدعو لهذا من ضرورات ، وظروف ومصالح . ويتولى القيام بكل ما يسنده اليه هذا الميثاق من مهمات واختصاصات

13) يعتبر المؤتمر الوطنى العام المحكمة العليا فى الحزب . وبهذه الصفة تستأنف لديه نهائيا قرارات الهيئة التأديبية والمجلس الوطنى ، ويملك سلطة النقض والابرام .

14) قبل الشروع فى انتخاب المجلس الوطنى والامين العام يقدم هذان استقالتهما الى المؤتمر ، ثم يقع اعلان قوائم الترشيح ، ويذكر المؤتمرون بنصوص الميثاق السياسى المتعلقة بالانتخاب قبل التصويت ، وصوت رئيس الجلسة يعتبر مرجحا اذا تعادلت الاصوات .

وينتخب المؤتمر الوطنى العام فى كل دورة عادية باغلبية الاعضاء الحاضرين :

1ـ المجلس الوطنى ممن تتوفر فيهم الشروط اللازمة من اعضاء المؤتمر الحاضرين او المعتذرين باعذار صحيحة مقبولة .

2 ـ الامين العام باغلبية ثلاثة ارباع الحاضرين ، فاذا لم يتوفر هذا النصاب فبأغلبية الثلثين .

15 ـ يكون التصويت فى المؤتمر باحدى الوسائل الآتية :

1 ـ برفع الايدى مع اظهار بطاقة المؤتمر وقت التصويت .

2 ـ بالجلوس او الوقوف اذا رأى رئيس الجلسة ما يدعو الى الشك

3 ـ بالاقتراع السرى ، فيما اذا كان التصويت خاصا بالاشخاص او القضايا التأديبية ، واما بطلب من ثلث الاعضاء الحاضرين .

16 ـ يعقد المؤتمر الوطنى العام دورات استثنائية طبقا لما فى هذا الميثاق ، ولا يعاد فيها انتخاب الهيئات الرئيسية الا فى احوال خاصة يقدرها المجلس الوطنى ، ويتخذ فيها القرار اللازم .

الفصل 3 ـ المجلس الوطنى :

1 ـ يتكون المجلس الوطنى من مائة عضو ينتخبهم المؤتمر الوطنى العام فى كل دورة عادية او استثنائية اذا حدث ما يقضى بتجديد الانتخاب .

2 ـ يجوز تجديد الانتخاب لاعضاء المجلس الوطنى ، وكل عضو اخل بواجباته او تخلف لسبب يمنعه من العمل فى المجلس او لوفاة او ما اشبه هذا من موجبات التعويض يسحب ويحل محله من يليه فى عدد اصوات المؤتمر .

3 ـ اذا تم انتخاب الاعضاء فعلى كل واحد ان يقسم امام الحاضرين :

(اقسم بالله العظيم ان اكون متمسكا بمبادىء حزب الشورى والاستقلال ومتقيدا بنظامه ، ومنفذا لقراراته ولو خالفت رأيى ، وساهرا على مصلحته ، وكاتما لاسراره ، وعاملا لنصرته ، والله على ما اقول شهيد ووكيل)

4 ـ يؤلف المجلس الوطنى الهيئة التشريعية الدائمة فى الحزب بين دورات المؤتمر الوطنى العام ، ويسهر على تنفيذ قرارات المؤتمر ، ويراقب السير العام للحزب ، ويقرر فى جميع المسائل الموضوعة فى جدول الاعمال، ويتولى المهام التى ذكرت فى الفصل السابق مما يتعلق بالمؤتمر الوطنى العام كما تستأنف لديه ابتدائيا احكام الهيئة التأديبية .

5 ـ يجتمع المجلس الوطنى مرة فى كل ثلاثة اشهر ، وكلما دعت المصلحة او الضرورة وذلك بطلب من ثلث اعضائه او من الديوان السياسى بالاغلبية ، ويعين المجلس الوطنى فى كل دورة تاريخ ومكان الدورة المقبلة .

6 ـ ينتخب المجلس الوطنى مكتبا يدير شؤونه الخاصة لمدة سنة فقط ويتركب من كاتب ، ونائب ، ومستشارين ويتولى المكتب اعداد جدول الاعمال والدعوة الى الاجتماع باتفاق مع الامانة العامة ، والمجلس الوطنى مسؤول امام المؤتمر عن نشاطه .

7 ـ ينتخب كذلك المجلس الوطنى فى كل سنة لجانا للعمل هى :

لجنة السياسية العامة ، واللجنة الادارية، واللجنة المالية ، ولجنة الصحافة ، ولجنة الثقافة وغيرها من اللجان الضرورية للعمل ، ويتولى كل مجلس وطنى جديد انتخاب اللجان فى اول اجتماع يعقده بعيد المؤتمر .

ويجب ان لا يتأخر هذا الاجتماع اكثر من شهر ، وينتخب المجلس فيه بأغلبية الثلثين الديوان السياسى الذى يكون مسؤولا امامه .

8 ـ تجتمع اللجان مرة فى كل شهر فى الاوقات التى تحددها ، وتتخذ كل واحدة كاتبا ومقررا ، ومستشارا .

9 ـ يحضر الديوان السياسى ، والمسؤولون عن اقسام الامانة العامة، ومديرو ورؤساء تحرير صحف الحزب دورات المجلس الوطنى ، ويشاركون فى المداولات والتصويت مثل بقية الاعضاء .

ويتقدم الديوان السياسى والامانة العامة وهيئة الصحف فى كل دورة بتقارير عن نشاط الحزب لمناقشتها والتقرير فيها .

الفصل 4 ـ الديوان السياسى

1 ـ ينتخب الديوان السياسى فى المجلس الوطنى المنعقد اثر المؤتمر ويتكون من خمسة عشر عضوا لمدة ثلاث سنوات . ويمكن تجديد انتخابهم اذا اثبتوا أهليتهم لهذا بما قاموا به من واجبات وأدوه من مهمات لصالح الحزب خلال المدة السالفة، واذا خلا مكان احد الاعضاء قبل انتهاء مدة العضوية فيحل محله من يليه فى عدد أصوات المؤتمر الوطنى العام .

2 ـ يشترط فيمن يرشح لعضوية الديوان السياسى ان تتوفر فيه الشروط الاتية :

أ ـ أن يكون أهلا للقيادة من جميع الحيثيات: الخلقية، والعلمية، والعملية

ب ـ أن تكون قد مضت على عضويته فى الحزب مدة لا تقل عن عشر سنوات .

ج ـ أن لا تقل سنه عن ثلاثين سنة كاملة .

3 ـ بعد انتخاب الديوان السياسى يؤدى اعضاؤه امام المجلس الوطنى نفس القسم الذى يؤديه اعضاء هذا المجلس امام المؤتمر .

4 ـ يوزع الديوان السياسى الاختصاص بين أعضائه فى أول جلسة يعقدها بعد انتخابه . ومن بين الاختصاصات أمانة المال . ومهمة صاحبها ضبط اموال الحزب، والعمل على تنميتها، وحسن صرفها، وتنظيمها واحاطة الديوان السياسى علما بها فى المناسبات وكلما طلب منه ذلك . وله ان يستعين بغيره من الاعضاء أو الموظفين تحت مسؤوليته . وفى حالة غيابه ينيب عنه تحت مسؤوليته . واذا تعذر عليه القيام بالعمل لسبب من الاسباب فان الديوان السياسى ينتدب من بين اعضائه من يقوم بالمهمة بكيفية دائمة او مؤقتة .

5 ـ يؤلف الديوان السياسى هيأة تنفيذية وادارية دائمة تتولى انجاز قرارات المؤتمر العام والمجلس الوطنى ، وادارة الشؤون العامة للحزب ويتخذ جميع القرارات التى تقتضيها الظروف المستعجلة ، ويكون الحزب مسؤولا عنها ويزاول الاختصاصات المسندة اليه فى فصل هذا الميثاق ، ويتقدم الى المؤتمر بتقارير عن نشاط اعمال الحزب ، ويعين هيئة صحف الحزب ، ويصدر بلاغات الى الصحف بامضاء الامين العام ، ويشرف على الاتجاه العام للحزب .

6 ـ الديوان السياسى مسؤول عن نشاطه أمام المجلس الوطنى، كما ان كل عضو فيه مسؤول أمام الديوان كله عن مزاولة اختصاصه .

7 ـ يجتمع الديوان السياسى مرة فى كل شهر على الاقل بدعوة الامين العام ، وكلما دعت المصلحة بطلب من ثلث اعضائه او من الامين العام وتكون الجلسات قانونية اذا حضرها اكثر الاعضاء ، ويعتبر المعتذرون باعذار مقبولة مع التأييد فى حكم الحاضرين من حيث العدد لا من حيث التصويت . فاذا لم يتم النصاب القانونى تأخر الاجتماع اسبوعا ، ويعد الاجتماع الثانى قانونيا بأى عدد حضر ، ويعلم الاعضاء بهذا فى الوقت المناسب ، وتكون القرارات صحيحة اذا اتخذت باغلبية الحاضرين ، واذا تساوت الاصوات رجح جانب الرئيس .

الفصل ـ ٥ ـ الامانة العامة

1 ـ تتكون الامانة العامة للحزب من الامين العام ومن اعضاء آخرين يعملون تحت اشرافه ومسؤوليته كسكرتارية منظمة دائمة ، سواء كموظفين أو متطوعين فى الاقسام والمكاتب التابعة للامانة العامة .

2 ـ يكون مقر الامانة العامة بالمركز العام للحزب ، ويمكن نقلها حيثما تقضى المصلحة .

3 ـ مهمة الامانة العامة الاضطلاع بكل ما يدخل فى اختصاصها من المهام والمسؤوليات فى مجال العمل ، والتنفيذ ، والتوجيه . والامين العام عضو أساسى فى الديوان السياسى .

4 ـ الامين العام هو وحده الناطق بلسان الحزب ، وهو مسؤول امام المؤتمر العام والمجلس الوطنى فى فترات انعقاد المؤتمر .

٥ ـ يرأس الامين العام دورات واجتماعات الهيئات الرئيسية واللجان الفرعية للحزب ، وله أن ينيب عنه فى حالة عدم حضوره .

6 ـ اذا غاب الامين العام خارج البلاد فان له ان ينيب عنه مؤقتا من يختاره لهذه المهمة ، وله ان يسحب النيابة متى شاء اذا رأى ما يدعو الى هذا . وله أن ينيب اكثر من واحد منفردين او متضامنين .

7 ـ بعد انتخاب الامين العام فى المؤتمر يقسم امامه نفس القسم الواجب على اعضاء المجلس الوطنى والديوان السياسى مع اضافة : «وان أتحرى فى عملى مصلحة الحزب وفق النظام المقرر ، وان اتقبل كل رأى او نصيحة او اقتراح من اى عضو بقبول حسن ، وان اعمل على تنفيذه متى كان حقا .»

8 ـ يمارس الامين العام كل ما أسند اليه فى غير هذا الفصل من المهام والاختصاصات .

الفصل ـ 6 ـ الهيئة التأديبية

1 ـ ينتخب المجلس الوطنى فى كل سنة هيئة تأديبية للنظر فى المشاكل والخلافات الداخلية ، والفصل فيها بما يقضى به العدل وصالح الحزب .

2 ـ تتكون الهيئة التأديبية من سبعة أعضاء أساسيين وسبعة نواب يقومون مقامهم عند الحاجة ، وتوزع الهيئة الاختصاص بين أعضائها فيكون لها رئيس ونائب ، وكاتب ونائب ، ومدير عام ونائب ، ومستشار .

تصدر الهيئة التأديبية عقوباتها وهى :

1 ـ انذار شخصى
2 ـ انذار علنى
3 ـ توبيخ
4 ـ توقيف مؤقت
5 ـ الطرد من الحزب

4 ـ لا يمكن الحكم بهاتين العقوبتين الاخيرتين الا من اجل مخالفة شنيعة لمبادىء الحزب وانظمته، او خروج عن طاعته، ورفض تنفيذ قراراته والامتثال لاوامره .

5 ـ يرفع الامين العام الشكوى بكل مخالف ـ فردا او جماعة أو صحيفة الى الهيئة التأديبية التى تتولى التحقيق وتكوين الملف ، ثم يدعى المخالف للحضور ، ويمكن من حق الدفاع مباشرة او بواسطة ، وبعد صدور الحكم يوضع ملف القضية تاما فى الامانة العامة ليطلع عليه من يهمهم الامر ، ويمكن للمحكمة ان تقرر سرية المداولات ، وفى غير هذا يجوز لاعضاء الحزب أن يحضروا فى الجلسات ، ولا يباح نشر المداولات الا بأذن خاص من المحكمة وبموافقة الامانة العامة ، وبواسطتها لا غير .

6 ـ فى حالة الاستعجال يمكن للامين العام ان يتخذ ما يراه من التدابير المؤقتة ضد كل مخالف ريثما تجتمع المحكمة للنظر فى قضيته .

7 ـ للمحكوم عليه ان يستأنف الحكم لدى المجلس الوطنى خلال نصف

شهر من اعلان الحكم ، ويوقف تنفيذ الحكم مدة الاستئناف ، كما أن له أن يستأنف قرار المجلس الوطنى نفسه لدى المؤتمر خلال شهر من اصداره للنقض والابرام .

الفصل 7 ـ جميع الهيئات الرئيسية للحزب متناسقة ، ومتضامنة ، ومتعاونة بصفتها تمثل القيادة بسلطاتها التشريعية ، والتنفيذية والتأديبية .

الفصل ـ 8 ـ من واجبات اعضاء القيادة السهر على مصلحة الحزب، والمواظبة على حضور الجلسات ، والمحافظة على سرية المداولات ، واحترام القرارات ولو خالفت الآراء الخاصة ببعضهم ، وليس لأحد ان ينقدها او يعترض عليها بعد صدورها قانونيا ، والقيام بالمهمات على اكمل مثال ، وكل مقصر فى واجباته يؤاخذ على هذا بلفت نظره او انذاره او تغريمه او ايقافه مدة معينة او اعفائه من العضوية ، ويصدر قرار الاعفاء باغلبية ثلاثة ارباع الحاضرين ، ويعلم العضو للحضور من اجل ان يشرح وجهة نظره ، ويدافع عن نفسه .

الباب السابع

نظام الفروع

الفصل 1 ـ يتألف جهاز الحزب فى كل اقليم كما يلى :

1) الفروع المحلية فى المدن والبوادى .
2) اقسام الفروع او الدوائر فى الاحياء من المدن الكبرى
3) الشعب التى تتكون منها الاقسام او الدوائر .
4) الجامعة الاقليمية التى تشمل الفروع فى الاقليم حسب تقسيم الحزب ونظامه .

الفصل 2 ـ الحزب كل لا يتجزأ ، **وهيئة واحدة** تؤلف بينها المبادىء والاهداف ، ويحكمها النظام الاساسى للحزب ، ويسيرها ويوجهها المسؤولون فى القيادات على اختلاف انواعها ومراتبها .

الفصل 3 ـ جميع الهيئات المحلية تؤلف وحدات متناسقة وخاضعة لتسيير منظم .

الفصل 4 ـ كل مكان اجتمع فيه ثلاثة اعضاء فما فوق تؤسس فيه شعبه تتخذ لها مكانا لادارة شؤونها ، ويجب ان تسجل الشعبة الجديدة فى الفرع التابعة له ، وفى الامانة العامة بواسطته .

الفصل 5 ـ تجتمع كل هيئة فى الحزب دوريا فى مقرها ، وتتولى :

1) تنظيم الدعوة الى الحزب وبثها بين الناس بشتى الوسائل .

2) تسجيل الانخراطات ، وتنظيم الاعضاء لصالح الحزب .

3) اثارة مباحثات فى الشؤون المحلية لمعرفة الحاجات المادية والادبية لاعضاء الحزب ، ولعموم المواطنين .

4) درس المسائل الموجهة من طرف الهيئات العليا .

5) تنفيذ القرارات الواردة من الحزب .

6) تقديم بيان دورى عن نشاط الهيئة الى المسؤولين فى الحزب .

7) العمل على نشر صحف الحزب ونشراته خدمة للافكار والاهداف .

8) الدفاع عن الحزب بما يجدى من الوسائل والاساليب .

9) كل ما فيه خدمة الحزب وصالحه ماديا ومعنويا .

الفصل 6 ـ يدير شؤون كل هيئة مكتب ادارى منتخب فى الجمعية العمومية ويتركب من كاتب ونائب ، وامين مال ونائب ، ومفتش ومستشارين ويجتمع على الاقل مرة فى كل اسبوع ومهمته :

1) تنظيم شؤون الهيئة وتنسيقها مما يتعلق بالنظام والعمل فى سبيل الصالح العام .

2) تمثيل الحزب فى الناحية او الدائرة تمثيلا فعالا نافعا .

3) تنفيذ قرارات الحزب دون تقصير ولا تهاون .

4) تشكيل لجان مختلفة فى جميع ميادين النشاط ، والاشراف على سيرها .

5) انشاء المنظمات والمشاريع التابعة للحزب والسهر على حسن سيرها

6) تقديم بيانات دورية عن النشاط المحلى او الاقليمى الى المسؤولين فى الحزب .

الفصل 7 ـ يقوم تنظيم الهيئات المحلية والاقليمية **على أساس اللامركزية** وتدبر شؤونها وفق ما تختاره من الانظمة المناسبة مع مراعاة ما يفرضه الميثاق الاساسى للحزب ، وللتأكد من هذا يجب عليها ان تعرض تلك الانظمة على الامانة العامة للمصادقة عليها ، وللامانة العامة حق التدخل فى كل حالة تراها ماسة بصالح الحزب ، وقوانينه وانظمته .

الفصل 8 ـ تتكون الجامعة الاقليمية من مجموع الفروع التى يشتمل عليها كل اقليم ، ولا يراعى حتما فى هذا التقسيم الوضع الادارى ، ويشرف على كل اقليم مكتب ادارى ، وتعقد كل جامعة اقليمية مؤتمرا جهويا قبل المؤتمر الوطنى العام ، وكلما دعت المصلحة الى هذا ، والمكتب الاقليمى

مسؤول امام الجمعية العمومية الجهوية ، وامام قيادة الحزب عن جميع اوجه النشاط فى دائرته .

الفصل 9 ــ ينظم كل اقليم صلتــه بالامانة العامة للحزب بمختلف الوسائل ، وللمندوبين والمفتشين الذين توفدهم الامانة العامة حق المشاركة فى الجلسات والمداولات بدون تصويت ، ولهم كذلك حــق التعرض على كل قرار او مسألة فيهما مس بحقوق الحزب ومصالحه ، ورأى الامانة العامة فى هذا حاسم ونافذ .

الفصل 10 ــ للامانة العامة حق رفض الاعتماد لاية هيئة محلية غــير صالحة للقيام بأعباء الحزب فى اى مكان ، كما ان لها حق رفض الموافقة على بعض الاعضاء المنتخبين ، وفى هذه الحالة يحل محلهم من يليهم فى التصويت أو يعاد الانتخاب .

الفصل 11 ــ للامانة العامة حق توقيف أية هيئة تخرج عن سير الحزب وتمنع بعد صدور قرار التوقيف من مزاولة عملها باسم الحزب حتى تنظر الهيئة التأديبية فى أمرها ، وللهيئة حق الاستئناف لدى المجلس الوطنى ثم لدى المؤتمر طبقا للفقرة 7 من الفصل 7 من الباب السادس .

البــاب الــثــامــن

الديمقراطيــة داخــل الحــزب

الفصل 1 ــ ديمقراطية حزب الشورى والاستقلال أساسية فى اسمه وفلسفته ونظامه ، وبرنامجه ، وخطته ، وكفاحه ، وتتجلى ديمقراطية الحزب ــ زيادة على ما نص عليه الفصلان الثالث والرابع من الباب الاول ــ فى أنها تقوم على أسس هى :

1) لا يوجد فى مذهبه او نظامه او برنامجه او عمله ما يخالف او يهدد مبادىء الحريات الفردية والسياسية .

2) لا يريد منع الحرية عن غيره ولا مضايقتها بأية صفة من الصفات سواء بالنسبة للاحزاب والهيئات او بالنسبة للافراد واتجاهات الرأى العام، وتطبيقا لهذا يمتنع الحزب بتاتا من محاولة الضغط على المواطنين لحملهم على الانخراط فى سلكه ، كما يمتنع من اكراه أى عضو على البقاء فى حظيرته .

3) جميع اعضاء الحزب يتمتعون بحرية الرأى التامة المطلقة فى البحث ، والنقد والمناقشة ، كما يتمتعون بالحرية التامة المطلقة فى اختيار المسيرين

والقادة على اختلاف مراتبهم وذلك بطرق الانتخاب السليم ، ولهم كامل الحق في رقابة الاعمال والقائمين بها .

4) تولى الحزب منذ تأسيسه نشر دعوة الشورى والحرية والديمقراطية والدستور بجميع الوسائل في الامة ، وعمله في سبيل اعلان ميثاق الحقوق والحريات للمغربي بصفته انسانا ومواطنا ، خصوصا في عهد الاستقلال ، والمعارك التي ما فتيء يخوضها والتضحيات التي ما زال يبذلها في سبيل تحرير المواطن والشعب من كل استبداد وطغيان ، وذلك عن طريق اقرار نظام ديمقراطي حقيقي مؤسس على الدستور ، والحكم الصالح، والحرية الفردية والسياسية .

5) معارضة الحزب ، باسم الحرية الانسانية ، والصالح العام ، لكل نوع من الدكتاتورية سواء قام به فرد او فئة ، واعتبار حرية التفكير والتعبير عن الرأي حقا من اقدس الحقوق الانسانية والوطنية ، ومن مكاسب الحضارة ومآثر المدنية التي لا يحق ان تغتصب وتسلب .

6) الادلاء بالبيانات والحسابات فيمناسباتها من طرف المسؤولين افرادا كانوا او جماعات .

7) سياسة الحزب في كل وقت ومجال هي السياسة التي تمثل رأي الاغلبية في حالة تعذر الاجماع .

8) تطبيق القرارات يشمل الجميع ، لصالح الجميع ، ومراقبة هذا التطبيق باسم النظام والمصلحة واجب على كل عضو .

9) مسؤولية القيادات المنتخبة امام الهيئات المختصة طبقا للقانون الاساسي .

10) تضامن الاقلية في الرأي مع الاكثرية بعد حرية المناقشة والمداولة واتخاذ القرارات النهائية .

الفصل 2 – يحرص الحزب على تطبيق مبادىء الحرية بين جميع اعضائه ، ويمكنهم من وسائل ممارستها . فلكل عضو حق البحث في كيفية تطبيق القرارات بكامل الحرية ، ويمكن ان تختلف وجهة النظر بين الاعضاء في السلوك الفني للحزب ، وفي موافقة القرارات للظروف التي اتخذت فيها ، وفي كيفية حل المشاكل المتداولة فيها بما تقتضيه الظروف . ولكن يمنع بصفة باتة على كل عضو :

1) وضع مبادىء الحزب واهدافه موضع المناقشة .

2) المناقشة في تنفيذ القرارات التي اتخذها الحزب او الامتناع من

تطبيقها ، فان الامتثال لمقررات الحزب تفرضه روح الاخلاص والنظام ، كما هو النتيجة الطبيعية لحرية الرأى والمناقشة المضمونة لسائر اعضاء الحزب أثناء المداولة فى اجتماع الهيئات .

الفصل 3 ـ يتعهد الحزب صراحة ـ فى حالة ما اذا تقلد زمام الحكم كله او بعضه ـ باحترام الحريات العامة التى فى طليعتها : حرية الرأى والتعبير عنه بالوسائل المشروعة وهى الاجتماعات ، والجمعيات ، والصحافة والنشر ، كما يتعهد بالعمل لضمان حياة سياسية سليمة ، وحكم البلاد بالانظمة الديمقراطية الصالحة التى يرضاها الرأى العام الوطنى ، ويقتضى هذا ان تسود اقوم الاساليب فى تكوين الآراء ومناقشتها والدعوة اليها .

الفصل 4 ـ يحرم الحزب كل دكتاتورية وكل دعاية كلامية او مطبوعة فى سبيل الافكار والنظم الاستبدادية القديمة والحديثة ، الداخلية والاجنبية كما يحرم الحزب كل تبعية لاية منظمة ذات صبغة استبدادية .

الباب التاسع

الحزب والحكومة

الفصل 1 ـ ليس الحكم ، فى نظر الحزب غاية فى حد ذاتها ، بل مجرد وسيلة لخدمة الصالح العام وفق البرامج المحكمة ، والخطط السديدة، والمناهج القويمة ، ويفرض الواجب والمصلحة على الحزب ان يكون دائما على اتم استعداد لتحمل مسؤوليات الحكم لخدمة الصالح العام .

الفصل 2 ـ لا يمكن للحزب ان يشارك فى الحكومة الا على ذلك الاساس وبعد مداولة الهيئات المختصة ، وهى المؤتمر الوطنى العام او المجلس الوطنى على الاقل ، والبت فى امر المشاركة من حيث المبدأ والتنفيذ .

الفصل 3 ـ فى حالة مشاركة الحزب فى الحكومة يتولى المؤتمر الوطنى العام او المجلس الوطنى تعيين شكلها ، وشروطها واهدافها ، كما يقوم بتعيين الاعضاء المرشحين للمناصب الوزارية، ويتخذ فى نفس الوقت جميع الوسائل والاجراءات لضمان تطبيق القرارات الخاصة بالمشاركة ، ويسحب وزراء الحزب كلهم او بعضهم اذا حدث ما يدعو الى هذا ، ويشمل كذلك هذا النظام جميع نواب الحزب واعضائه فى الهيئات التمثيلية الرسمية ، وفى كل مجلس او لجنة ذات صبغة عامة قومية او محلية .

الفصل 4 ـ يتعهد الاعضاء المرشحون للوزارة بتنفيذ جميع شروط

المشاركة فى الحكومة ، وفى كل وزارة يتقلدونها ، ويتعهد بمثل هذا سائر نواب الحزب واعضائه فى المجالس النيابية كيفما كانت .

ويجب على كل وزير او نائب او اى عضو ان يكون دائما رهن اشارة الحزب لتلبية دعوته ، وتنفيذ قراره ، والامتثال لامره .

الفصل 5 ـ يحضر الوزراء والنواب دوريا ، وكلما طلبوا منفردين او مجتمعين للادلاء امام الهيئات المختصة فى الحزب بالبيانات والايضاحات عن نشاطهم وسيرهم فى مناصب المسؤولية العامة ، ويتقيدون فى كل هذا بالقرارات المتخذة بعد البيان والمداولة .

الفصل 6 ـ وزراء الحزب او نوابه او اعضاؤه متضامنون كل التضامن فى مناصبهم وفى اتخاذ المواقف المتناسقة وفق قرارات الحزب ، ويقضى التضامن والتناسق ان يحافظوا على الوحدة والتعاون لصالح الاعمال المناطة بهم نيابة عن الحزب او بصفتهم اعضاء فيه .

لفصل 7 ـ كل عضو دعى للمشاركة فى الحكومة او اية هيئة نيابية ، بصفته الشخصية ، يجب عليه ان يرجع فى هذا الى الحزب ، وان يتقيد برأيه فى المشاركة وعدمها .

الفصل 8 ـ يجب على كل وزير او نائب او عضو ان لا يورط الحزب فى اى عمل لا يتفق مع قراراته ، وشروطه ، ومصالحه ، وان يرجع فى هذا الى الهيئات المختصة فى الحزب .

الفصل 9 ـ يحافظ الوزراء والنواب من اعضاء الحزب على **استقلاله التام بالنسبة للحكومة** او الهيئة النيابية سواء بصفتهم الفردية او الحزبية **ويقوم استقلال الحزب على احترام قراراته ، وتطبيق احكامه ، وتأييد مواقفه والامتثال لتعليماته وتوجيهاته** كما تقضى بهذا كله مثله العليا ، وبرامجه العملية ، ومناهجه السياسية ، وقراراته المختلفة .

الباب العاشر

الحزب والمعارضة

الفصل 1 ـ قيام المعارضة اقوى دليل على ديمقراطية الحكم ، وحرية المواطنين ، وكما ان الحزب لا يشارك فى الحكم لذات الحكم فكذلك لا يتولى المعارضة للمعارضة ، بل فى سبيل الصالح العام .

الفصل 2 ـ تمسك الحزب بمبادىء الحرية والوطنية ، وبمقتضيات

الواجب والصالح العام يضمن له **الاستقلال فى الرأى والعمل** ، سواء كان فى الحكم او فى المعارضة ، كما **يعصمه من كل تعصب حزبى** يتنافى والعقل والحكمة والتآخى ، **والتعاون مما تفرضه الحزبية** الرشيدة الصالحة التى تسعى فى صالح الوطن والامة .

الفصل 3 ــ حقيقة الاحزاب هى أنها تقوم على حرية الرأى واستقلاله لا ضدهما ، وعلى تنظيم العمل فى سبيل الآراء الحرة ، **وتبادل المشورة فيها وتوحيد الجهود الساعية للخير العام** ، وهذا ما يجعل الحزب قائما بمهمته السامية سواء فى الحكم او المعارضة .

الفصل 4 ــ يقبل الحزب المعارضة ان كان فى الحكم ، ويتولاها ان كان خارج الحكم سواء بانفراده **او مع غيره من الاحزاب المتضامنة معه** ، ويتقيد الحزب فى المعارضة بالمبدأ والصالح العام ، فيؤيد الحكومة بقدر ما تحترم مبدأه ، وتخدم الصالح العام ، ويؤدى واجب المعارضة لها كما تقضى به اساليب النظام الديمقراطى ، والحياة النيابية ، ومصلحة الامة فى كل وقت ومجال .

الباب الحادى عشر

صحافة الحزب

الفصل 1 ــ يصدر الحزب صحفا ناطقة **باسمه ومعبرة عن ارائه واتجاهاته** ، وتعد لسانه الرسمى ، وهى **«شورى الرأى العام»** باللغة العربية و**«الديمقراطية»** باللغة الفرنسية وللمؤتمر أو المجلس الوطنى ان يسحب هذه الصفة لاية جريدة تنطق باسم الحزب ، **ويجب ان تكون صحافة الحزب مرآة صادقة لسياسته** ، وان تفسح المجال لآراء الاقلية فى منبر حر لما نص عليه الفصل الرابع من الباب الثانى ، وتتولى صحف الحزب نشر بيانات عن حياة الحزب ونشاط فروعه ، كما تنشر قراراته وبلاغاته العامة فى مكان بارز وبشكل واضح دون أى تصرف يخل بها .

الفصل 2 ــ يدير صحافة الحزب **ويوجهها مسؤولون معينون من الهيئة المركزية المختصة ، ويتقيدون فى مهمتهم بمصالح الحزب وقراراته وتعليماته ولا يمكن ان ينشر شىء فيه أدنى مخالفة لهذا او اى مساس بالمبادىء والاهداف الخاصة بالحزب .**

الفصل 3 ــ يجب ان تكون جميع نشرات الحزب موافقة لمبادئه ، واهدافه ، وبرامجه ، ومقرراته ، سواء صدرت تلك النشرات باسم الحزب او تحت مسؤولية اعضائه .

الفصل 4 ـ يصدر الحزب نشرة داخلية لاعضائه الذين لهم ان ينشروا فيها بقدر الامكان ، ما يتفق ونظامها ومهمتها ، ويخدم صالح الحزب . وللامانة العامة ان ترفض اى شيء تراه غير صالح للنشر ، وحكمها فى هذا نهائي ونافذ .

الفصل 5 ـ يشجع الحزب ، حسب الامكانيات، كل الصحف والنشرات التى يصدرها أعضاؤه ، وتعمل للسير فى اتجاهه وخدمة مبادئه واهدافه وللحصول على مساعدة الحزب يجب ان يتقدموا الى الامانة العامة بطلب مرفوق بمعلومات واضحة دقيقة عن نظام وموارد الصحف وغيرها من النشرات .

كما يرفق الطلب برأى فرع الحزب فى المكان الذى تصدر فيه .

الفصل 6 ـ يمكن للحزب ان يعهد بالتخصص فى مسائل النشر والصحافة الى مؤسسة تتولى مهمتها من الوجهة الادارية والفنية ، وتستشار فى موضوع اختصاصها ، كما يمكن للحزب ان يؤسس صندوقا خاصا لمساعدة الصحافة التابعة له ، ويوضع هذا الصندوق تحت تصرف الهيئة المركزية المختصة .

الفصل 7 ـ كل ادارة مسؤولة عن أية صحيفة او نشرة تابعة للحزب ملزمة بتقديم بيان عن سيرها الادارى والمالى مرة فى السنة ، وكلما طلبته احدى الهيئات المركزية المختصة (المجلس الوطنى او الديوان السياسى) .

الباب الثانى عشر

الحزب ووحدة الكيان

الفصل 1 ـ يسهر الحزب على وحدة صفوفه وتضامنها وتعاونها حتى يستطيع ان يسير السير المطلوب فى سبيل تحقيق المقاصد والاهداف ، كما يجب على الاعضاء ان يحافظوا على سلامة الصفوف وتراصها لنفس الغاية الشريفة .

الفصل 2 ـ تتنافى وحدة الحزب مع وجود التفرقة التى تنشأ عن الخلاف والشقاق ، والتى من شأنها ان تحدث فى الحزب ضعفا وعجزا وتلافيا لكل هذا يتحتم على كل عضو :

I) ان يتمسك باستمرار بمبدأ الحزب ونظامه ، وخطته ، وقيادته المختارة بطريق الانتخاب .

2) ان يجعل مصلحة الحزب فوق كل مصلحة شخصية او طائفية وذلك بنبذ كل أنانية ، وبنكران الذات ، والتفاني في خدمة المبادىء والاهداف العامة

3) ان يحرص على اتباع تعليمات الحزب وتنفيذ قراراته بكل حزم وصدق ووفـــــاء .

4) أن يؤدى واجبه فى الدفاع بكل وسيلة وفى كل ظرف ، عن كيان الحزب وسياسته ، ورجاله ضد المغرضين ، والكائدين ، والمناوئين .

5) أن يحافظ على وحدة الحزب المذهبية ، ويبعد عنها كل اذاية او شبهة .

6) ان يديم ثقته فى الحزب وقيادته الديمقراطية الوفية على اختلاف انواعها ودرجـاتـهـا .

الفصل 3 ـ يجب على الحزب بصفة عامة، وعلى كل عضو بصفة خاصة :

1) اليقظة والتبصر فى كل وقت ومكان ضد الخصوم الذين غايتهم اضعاف صلة الحزب بالجماهير وعزله ، وتحطيمه . ومن وسائلهم :

أ) تشويه حقيقة خطته السياسية

ب) النيل من سمعته ونفوذه ، ومن كرامته ، وشعبيته ، وقيادته ، ورجـــــاله .

ج) عرقلة سير الحزب من الداخل

2) مقاومـة كل تجسس على الحزب بتحصـين اسراره ، والعمـل على كشف العناصر التى قد تندس فى الصفوف والاجتماعات ، وهذا يقضى بمراقبة نشاط الاعضاء لمجرد الشك والاشتباه فى أمرهم ، ويمنع تسرب كل دخيل الى الحزب او الى امكنته او اجتماعاته الخاصة .

3) العمل على طهارة الحزب بالمحافظة على حسن سمعته وحسن سلوك اعضائه وبتطهيره من عناصر السوء والفساد وفق قانون الحزب .

4) التـأهب المستمـر للـدفـاع عـن الحـزب والاعـضـاء بجميـع الوسائل المجدية .

الفصل 4 ـ يجب على المسؤولين فى الحـزب ، وجميع اعضائـه ان يتخذوا دائما وسائل الوقاية والحماية وذلك ـ مثلا ـ بعدم التفرد فى القيام بالمهمات الصعبة ، وبالتعجيل بحل كل مشكلة او خلاف يحدث داخل الحزب وبتفضيل العمل الجماعى على العمل الفردى خصوصا فى التسيير والقيادة ، وبتأمين الوثائق والمستندات الخاصة بالحزب ، وبضمان سلامة جميع العاملين فى صفوفه ، وبتوثيق الروابط ، وتمتين الصلات الحية النافعة بين الاعضاء والهيئات .

الباب الثالث عشر

الحزب ونظامه المالى

الفصل 1 ـ تتكون مالية الحزب من الموارد الآتية :

1) واجبات الانخراط فى الحزب

2) واجبات العضوية فى الحزب

3) الاشتراكات الاختيارية والسنوية التى يلتزم بها الاعضاء

4) المداخيل الطارئة وهى :

أ) التبرعات بأنواعها نقدية وغيرها

ب) المداخيل الناتجة عن نشاط الحزب كريع المطبوعات وغيرها

5) الاشتراكات الشهرية أو السنوية المترتبة على نواب الحزب فى الهيئات والمجالس العامة ، وعلى أصحاب المناصب من أعضاء الحزب وذلك على أساس نسبة مائوية يحددها المجلس الوطنى

6) الواجبات التى يؤديها الاعضاء اثر انتخابهم فى الهيئات والمجالس العامة أو تعيينهم فى المناصب الرسمية .

7) المداخيل التى يجمعها الحزب فى المواسم الاقتصادية وكل المناسبات.

الفصل 2 ـ جميع الشؤون المالية من اختصاص امين المال للحزب ، واللجنة المالية التابعة للمجلس الوطنى ، وهما متعاونان فى القيام بمهمتهما التى هى ادارة مالية الحزب ، وتدبيرها ، وتنميتها ، وضبط حساباتها ، وغير هذا مما يتعلق بالمالية .

الفصل 3 ـ يتولى المجلس الوطنى البت فى الميزانية العادية للحزب ، وفى الاعتمادات المخصصة للمشاريع والحملات السياسية ، وفى نسبة الواجبات المرتبة على نواب الحزب وأصحاب المناصب من أعضائه . ويعرض المجلس الوطنى على المؤتمر تقريرا ماليا للمناقشة والمصادقة

الفصل 4 ـ يقدم أمين المال التقرير المالى كل سنة الى المجلس الوطنى ، وفى كل دورة عادية للمؤتمر الوطنى العام ، وكلما طلب ذلك من الهيئات المختصة فى الحزب .

الفصل 5 ـ تجتمع اللجان المالية مرة فى الشهر ، وفى كل مناسبة تقتضيها المصلحة ، ويمكنها أن تعقد اجتماعات مع أمناء المال فى الفروع ، والمنظمات التابعة للحزب ، وتعين كل سنة مراقبين للحسابات، وتتولى اعداد التقرير المالى باتفاق مع أمين المال لتقديمه كل سنة او فى كل مناسبة ان دعت المصلحة الى المجلس الوطنى أو فى كل دورة للمؤتمر الوطنى العام ، وللامين العام للحزب أو لمن ينيبه حق الحضور فى جميع اجتماعات اللجان ، ويتولى مراقبو الحسابات مأموريتهم على الاقل مرة فى كل ثلاثة أشهر، وهى تفتيش الحسابات ومراقبة تدبير مالية الحزب والفروع

ولهم كذلك أن يباشروا هذه المهمة كلما رأوا فى هذا مصلحة، وهذا يقضى بأن تكون دفاتير الحسابات دائما معدة للمراقبة، وللمراقبين ان يدلوا بنظرهم او بتقريرهم الى الهيئات المختصة فى الحزب بواسطة الامانة العامة.

الفصل 6 ـ تبتدىء السنة المالية من فاتح يناير وتنتهى فى متم دسمبر من كل عام شمسى، ويجب أن يبت المجلس الوطنى فى ميزانية الحزب قبل دخول السنة المالية ، كما يجب تقديم الحسابات اليه فى الوقت المناسب ليتمكن من دراستها والبت فى الميزانية العادية وغيرها .

الفصل 7 ـ تنظم الفروع ماليتها طبق نظام الحزب ، وتلتزم بأداء ستين من المائة من مداخيلها الدائمة أو الطارئة الى الصندوق العام للحزب ، وأمناء المال مسؤولون عن تنفيذ جميع الالتزامات المالية للفروع ، وكل ما يجمع لغرض خاص لا يختلط بالمالية العامة ، ويخصص للغرض الذى جمع له .

الفصل 8 ـ يودع مال الحزب فى مصرف يتفق عليه الا اذا رأت اللجان المالية غير هذا، وكل مبلغ يسحب باسم امين المال وبتوقيعه سواء كان هذا مباشرة أو بواسطة .

الفصل 9 ـ تستأجر الامكنة وغيرها باسم الحزب ممثلا فى شخص أمين المال أو من يقوم مقامه ، وأمين المال مع أعوانه هم المسؤولون عما يوجد داخل الامكنة ، كالمراكز والمكاتب ، والاندية ، من أثاث ومواد ، وتعتبر وديعة باسم الحزب عند أمناء المال الذين هم مسؤولون عنها فى الفروع، ويجب وضع قوائم احصائية لذلك كله وارسال كشف منها الى الادارة المالية بالمركز العام للحزب فى اسم أمين المال .

الفصل 10 ـ جميع أمناء المال ملزمون باتخاذ التدابير والاحتياطات من الطوارى والآفات الشخصية أو العامة وذلك للمحافظة على مالية الحزب والفروع

الباب الرابع عشر

أحكام عامة

الفصل 1 ـ يجوز منح العضوية الشرفية فى الحزب من طرف الديد السياسى باتفاق مع الامانة العامة للاعضاء الذين يؤدون خدمات كبرى للحزب ، أو يساعدون عليها .

الفصل 2 ـ يترتب باقرار هذا الميثاق من المؤتمر الوطنى العام اعادة النظر فى القوانين واللوائح السابقة لتعديلها وجعلها مطابقة لمواد واحكام الميثاق الاساسى للحزب .

الفصل 3 ـ لا يجوز تعديل الميثاق الاساسى الا بأغلبية الثلثين من المؤ تمر الوطنى العام ، وبطلب من ربع أعضائه الحاضرين أو ثلث المجلس الوطنى أو اجماع الديوان السياسى ، وكل اقتراح يجب أن يصدر فى الامد اللازم لادراجه فى جدول أعمال لمؤتمر .

منهاج العمل المستعجل

(وهو برنامج الحد الادنى كما تفرضه الوضعية
الراهنة ومشاكل الساعة في المغرب)

منهاج العمل المستعجل

(وهو برنامج الحد الادنى كما تفرضه الوضعية الراهنة ومشاكل الساعة فى المغرب)

ان المغرب الجديد فى أمس الحاجة الى برامج واسعة مفصلة ، بعيدة المدى تشمل سائر الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، كما هو فى أمس الحاجة الى الوسائل والامكانيات الكفيلة بتحقيق تلك البرامج العريضة الطويلة ولكن المغرب فى طوره الحالى الذى هو طور الاستقلال الناشىء يحتاج اكثر من كل شىء الى رسم برنامج عمل محدود يناسب ظروف ومشاكل الفترة التى يجتازها، وهى فترة الانتقال من أوضاع قديمة فاسدة الى أوضاع جديدة صالحة يريد ان يبنى عليها مجتمعه القومى ، فيرسيه على قواعد قوية متينة .

ومن فوائد وضع برنامج الحدالادنى الملائم للفترة الانتقالية مواجهة مشاكلها الداخلية والخارجية بكل ما تستحق من عناية ، وبروح واقعية جريئة تعد لكل شىء عدته ، وتتخذ لكل أمر سببه، وتعطى لكل مشكل حله ، وتسير بهذا الاسلوب العملى المحكم فى طريق الاتجاه بالمغرب نحو تحقيق المجتمع الجديد الصالح .

واذا كنا نقول بعلاج الاحوال، وحل المشاكل بتلك الطريقة الحكيمة التى هى فى نظرنا طريقة واقعية فعالة، فاننا نرى استعمال هذه الطريقة بروح انقلابية ثورية فى كل قضية، وكل مرحلة، وهذه الروح هى وحدها التى تكفل التجديد والتطور فى ميادين النهضة والاصلاح ، والبناء والتنظيم . وينبغى ان لايفهم ان رسم منهاج العمل فى المرحلة الحالية لا تمليه الا سياسة قصيرة النظر وقصيرة الامد، بل ان رسم برنامج خاص بالمشاكل المستعجلة، التى هى مشاكل الحياة فى الوقت الحاضر ، وسيلة فعالة تعجل بالخروج بالبلاد والشعب من فساد الاوضاع الراهنة ، وصعوباتها ، ومشاكلها الى حياة جديدة تشاد على النظام المحكم فى دائرة الديمقراطية الحقة، والعدالة السياسية ، والاجتماعية، والاقتصادية التى هى قوامها وهدفها .

الخطوط الرئيسية

لبرنامج الحد الادنى كما يتطلبه حاضر المغرب المستقل

فترة انتقال محدودة

اولا ـ تنظيم فترة انتقال جديدة محدودة الاجل للخروج بالمغرب والشعب من الاوضاع الحالية الفاسدة الى الاوضاع الجديدة الصالحة التى ستقيم المجتمع القومى الراقى فى مغرب متمتع بكامل سيادته واستقلاله ضمن حدوده الطبيعية والتاريخية .

مقومات المجتمع الجديد

ثانيا ـ اقامة المجتمع المغربى الجديد على أسس :

1) ـ التعاليم الروحية والاخلاقية .

2) ـ القيم الانسانيه والحضارية .

3) ـ المبادىء الوطنيه الصحيحه .

4) ـ الاصول الديمقراطيه المثلى .

5) ـ أنظمة العدالة الاجتماعية الحقة .

6) ـ التضامن الاجتماعى القائم على التجانس والتكافل بين سائر العناصر والطبقات .

ثالثا ـ المغرب وطن لجميع المغاربة ذكورا واناثا ، وكل مغربى يعتبر فى بلاده مواطنا يتمتع بكامل الحقوق والحريات ، ويؤدى ما يقابلها من التكاليف والواجبات ، ويمنع نفى المغربى خارج بلاده أو تحريم الاقامة عليه أو التجول داخلها. وكل مواطن حر ، بحيث لا يستعبده احد ، ولا يسيطر عليه الا القانون الصالح الذى يكون جميع المواطنين أمامه سواء. ولكل مواطن بصفته سيدا حق المشاركة فى وضع القانون وتدبير الشؤون العامة بواسطة نوابه الشرعيين ، كما له حق الرقابة بصفته شخصية ذات صلاحية وسيادة

وتقوم الوطنية على حب الوطن واهله ، والعمل والتضحية فى سبيله بمقتضى المصلحة والواجب ، وتتنافى الوطنية مع كل عنصرية وعصبية وقبلية وشعوبية .

السلطة العامة

رابعا ـ السلطة العامة مستمدة من ارادة الامة، ويكون التعبير عن هذه الارادة بواسطة الانتخابات الشعبية الحقيقية أى الحرة النزيهة البعيدة تمام البعد عن كل تدليس وتزوير، وتدخل وضغط، وتجرى الانتخابات الصحيحة بطريقة الاقتراع العام القائم على المساواة التامة ، ويستعمل فى الاقتراع العام اما أسلوب التصويت السرى، واما أى نوع آخر من أساليب التصويت الحر السليم .

ووظيفة السلطة العامة فى القيام بكل ما يضمن حياة وازدهار الفرد والمجتمع وذلك عن طريق التشريع ، والتنظيم ، والاعمال والمنشئات على اختلاف انواعها التى من شأنها ان تحفظ الحقوق والمصالح الخاصة والعامة ، وتحمى من الاضرار والآفات ، وتكفل السلامة والرفاهية فى كل وقت ومكان للفرد ، والاسرة ، والمجتمع ، ومن الوسائل الفعالة الكفيلة بتحقيق هذا اتاحة فرص متساوية فى دائرة القانون والصالح العام لجميع المواطنين ليتمكنوا من المساهمة بمواهبهم ، وكفاءاتهم وامكانياتهم الفردية والجماعية فى تنمية مصادر الثروة ، ومواد الازدهار فى البلاد .

ويقتضى هذا ان تمنع السلطة العامة ـ باسم القانون والصالح العام ـ كل احتكار من شأنه أن يضر بالاقتصاد الوطنى أو يخالف النظام الذى وضع له .

السيادة العامة

خامسا ـ الامة صاحبة السيادة العامة ، ومصدر السلطات المتفرعة عنها ويمارس المواطنون حقوق السيادة القومية وفق المبادىء الديمقراطية .
ويجب التعجيل بمغربة ادارات الدولة وتعريبها بادخال العناصر الصالحة .

الاسرة الجديدة

سادسا ـ الاسرة عماد المجتمع ، وتضمن الدولة حقوقها ومصالحها كما ترعى الامومة والطفولة الرعاية الواجبة .

وعلى الدولة ان تكفل للمرأة التوفيق بين أعمالها وواجباتها في الاسرة والمجتمع .

كما على الدولة ان تحفظ الناشئة في جميع اطوارها من كل اهمال أو استغلال ماديا ، وجسمانيا ، وروحيا .

مهمة الدولة

سابعا ـ عماد الدولة سلطة وقانون تقيدهما خدمة الصالح العام وللدولة وظيفتان كبيرتان هما ضمان ممارسة الحقوق الفردية والحريات العامة، وحماية المصالح المشتركة بين جميع المواطنين على أساس الحق والعدالة

ويجب على الدولة المغربية ان تتخذ كل الصفات والاسس ، والوظائف والاهداف التي لكل دولة حديثة قادرة على الاضطلاع بمهامها ومسؤولياتها العامة .

وهذا يقتضي ان تطهر نفسها من كل ما ورثته عن انظمة العهد البائد وان تتخذ بدلها ما يتطلبه العهد الجديد من أنظمة محكمة صالحة في حقل الوظيفة على أساس الاستحقاق والكفاءة وبعدا عن كل اعتبار حزبي وسياسي .

ومن الضروري ان تعجل الدولة المغربية الحالية بسن قانون أساسي لها في انتظار وضع الدستور ، ومما يتولاه هذا القانون الاساسي اعلان الملكية الديمقراطية الدستورية كنظام لدولة المغرب الحر المستقل .

دستور المغرب

ثامنا ـ اتخاذ الوسائل والتدابير استعدادا لوضع دستور المغرب الجديد في أقرب الآجال وعلى أكثر تقدير في نهاية فترة الانتقال الحالية .

ويمكن وضع الدستور باحدى الطريقتين :

1) ـ اما بواسطة مجلس تأسيسي منتخب من الشعب انتخابا عاما حرا نزيها ، وهذا يتطلب تنظيم الانتخابات التشريعية من جميع الوجوه أثناء فترة الانتقال .

2) ـ واما بعقد مجلس وطني يمثل الرأي العام المغربي بجميع اتجاهاته تمثيلا كاملا صحيحا يمكنه من الصلاحية التامة لوضع دستور مؤقت يصبح اثناء فترة الانتقال نفسها القانون الذاتي ، والنظام الاساسي للمغرب الحر المستقل .

ويتولى الدستور في دائرة الملكية الدستورية ، والديمقراطية الحقة

تنظيم السلطات العامة : التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية على أساس فصل بعضها عن بعض ، وعدم تداخلها حفظا للحرية وصونا للعدالة في البلاد ، ويضمن الدستور لسائر المواطنين المغاربة المساواة التامة امام القانون ، وجميع الحقوق الانسانية ، والحريات العامة ، كالحرية الفردية ، وحرية المراسلة ، وحرمة البيت والملكية ، وحرية الضمير والرأي ، والاجتماع ، والجمعيات ، وحرية النشر والصحافة والتعبير بجميع الوسائل المشروعة، وحق الاضراب، والتظلم، والتظاهر في دائرة السلم والقانون ، وتمنع مراقبة المطبوعات قبل صدورها في غير الظروف الاستثنائية كما يحرم منع الصحف بطرق ادارية وغير قضائية ، والمصادرة العامة او الخاصة للاموال الا بحكم قضائي .

ويكفل الدستور :

1) ـ التعاليم الروحية والاخلاقية .
2) ـ جميع الانظمة والمؤسسات ذات الصبغة الروحية ما لم تخل بالامن أو الصالح العام المغربي .
3) ـ اللغة العربية القومية والرسمية .

من اجل الحكم الصالح في المغرب

تاسعا ـ تمثل الحكومة في كل أمة الهيئة السياسية القائمة بالسلطة في البلاد ، ومن المفروض على كل حكومة أن لا تستعمل سلطاتها الا في سبيل الصالح العام ، كما يدخل في مهماتها العمل لارضاء الحاجيات والامانى العامة ، والسهر باستمرار على الامن ، والطمأنينة والوئام والسلام ، ويمنع على الدولة سوء استعمال السلطة العامة ضد اى مواطن باسم «مصلحة الدولة»

وكل حكومة يجب ان تمثل ـ بنظامها وسياستها ـ القيادة الصالحة في الامة .

ولكي تتوفر للمغرب أسباب وشروط الحكم الصالح يجب التعجيل بانتهاء الوضع الحزبي الحاضر الذى يقوم على احتكار الحكم والسلطة واخضاع جهاز الدولة للحزب الحاكم .

فكما أن الدولة بالجميع وللجميع فكذلك يجب ان تكون الهيئة الحاكمة فيها منبثقة من الامة ، وخادمة للامة دون سواها . ولهذا يتعين الاسراع بتصحيح الوضع الحكومى الحالى فى المغرب ، ونرى ان ما للمغرب من مشاكل داخلية وخارجية ، وما تعيش فيه البلاد من ظروف واحوال، وما يواجهه الشعب من صعوبات وازمات، وما آلت اليه تجارب

الحكم الحزبي من فساد وفشل ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ، فان أبسط قواعد الحرية والديمقراطية والعدالة والمصلحة العامة تقضي بان لا يحكم الشعب بغير رضاه، ولا بان تستبد فيه فئة بالحكم دون سواها لهذا كله نرى علاج الموقف الراهن باحدى الوسيلتين :

1) ـ اما بتأليف حكومة محايدة الحياد الحقيقي التام تعتمد على الكفاءات دون اعتبار اللون الحزبي والسياسي ، وتبقى هذه الحكومة الى ان يتمكن المغرب من تزويد نفسه بحكومة شرعية مسؤولة امام برلمان منتخب في نهاية فترة الانتقال

2) ـ واما بتشكيل حكومة ائتلافية على أساس الاجماع القومي او الاتحاد الوطني ، وتشارك فيها جميع الاتجاهات والقوات السياسية في البلاد مشاركة عادلة مرضية من حيث توزيع المناصب والمسؤوليات ، وبهذا يستطيع المغرب ان يتخلص من الحكم الحزبي في سبيل الحكم القومي القائم على التعاون والتضافر في تدبير الشؤون العامة ، وتحمل المسؤوليات ، ومواجهة المشاكل في الداخل والخارج .

ويجب ان تقوم كلتا الحكومتين على أساس برنامج قومي واضح متفق عليه من جميع الاحزاب والهيئات ليمكن تأييدها واسناد سياستها

حقوق المعارضة المغربية

عاشرا ـ كل حكومة لا تسمح بالمعارضة او تضايقها وتعمل لعرقلتها انما هي حكومة استبدادية طاغية ، وقيام المعارضة في كل بلاد دليل على وجود الحرية فيها ، وخير ضمان لهذه الحرية نفسها . ومن اكبر فوائد المعارضة أنها تحفظ التوازن السياسي في الامة ، وأنها تعتبر أداة فعالة في الاصلاح عن طريق الرقابة ، والنقد ، والاقتراح . ومن اعظم مميزاتها انها تعد الاطارات السياسية العليا التي تتعاقب على الحكم والقيادة ، وانها بهذا تضمن التجديد والاستمرار لنظام الحكم وسياسة الدولة .

ومن أجل ذلك كله نطالب بأن تضمن في المغرب جميع الحقوق للمعارضة بحيث تمكنها من القيام بواجباتها ، والاضطلاع بمهامها ، وتحمل مسؤولياتها في سبيل الصالح العام . وكما أننا نطلب للمعارضة جميع الضمانات والامكانيات اللازمة فكذلك نريد تمكينها من وسائل التعاون مع الحكومة على أساس واضح وذلك خدمة للمصلحة العامة ، وحفظا لوحدة الامة .

ميثاق الحقوق والحريـات المغربية

الحادى عشر ـ كل دولة لا تعترف للمواطنين بجميع حقوقهم وحرياتهم تعتبر دولة ديكتاتورية باغية، وكل استقلال فى عهد هذه الدولة يكون مفرغا من معانيه ومشمولاته الاساسية . وتعتمد هذه الدولة عادة على القوة . غير ان لها نهاية محتومة ، اذ تموت بنفس ما سلبت به الحق ، واعدمت به الحرية .

ورغبة فى نفى كل صفة غير ديمقراطيـة عن دولة المغرب فاننـا نطالب بتشريع ميثاق حقوق الانسان والمواطن مع الضمانات اللازمة امتثالا لارادة الامة وتحقيقا لاهداف الثورة التحريريه المغربيه، وتطبيقا لالتزامات المغرب كعضو عامل فى هيئة الامم المتحدة التى يعد «البيان العالمى لحقوق الانسان» من اعظم مواثيقها وعهودها التى تلزم سائر الاعضاء من الشعوب والدول .

ومن الحريات الديمقراطية الاساسية : الحرية الشخصية التى تحمى كل مواطن ضد الاعتقال الجائر ، وتمكنه من القيام بوظيفه فى المجتمع، وتعطيه هذه الحرية حق الدفاع عن النفس ومقاومه الظلم بدون عنف . ويضاف الى هذه الحرية الكبرى : حرية الضمير والعقيدة،وحرية الرأى والتعبـير عنه ، وحريـة الاجتمـاع والخطابـة ، وحريـة الجمعيـات والاحزاب وحرية الصحافة والنشر، وجميع هذه الحريات يجب التعجيل بتشريعها وتطبيقها فى المغرب بكل امانة ونزاهة وضمانة .

تصفية الجـو السياسى المغـربى

الثانى عشر ـ ان المغرب يعيش اليوم فى جو سياسى مليىء بالسموم، ولا سبيل الى ضمان الطمأنينة والاستقرار فى البلاد الا باقـرار الحريات اولا ، وبتطهير الجـو السياسى ثانيا ، وبهذا يخلق جـو سياسى جديد سالم من كل توتر ، وخطر . ومن وسائل ايجاد هذا الجو :

1) ـ الغاء القوانين والتدابير الجائرة القديمة والحديثة

2) ـ ارجاع المختطفين الى حريتهم واهلهم ، ومعاقبة جميع المسؤولين عن هذا الاجرام الذى لطخ سمعة المغرب فى الداخل والخارج .

3) ـ الافراج عن جميع المعتقلين السياسيين الذين هم ضحايا الاضطهاد السياسى ، والانتقام الحزبى

4) ـ منع الولاة في القرى والقبائل خاصة من الضغط على الافكار، وعرقلة النشاط السياسي بدافع التعصب الحزبي ، والزامهم بأن يقوموا بمهمتهم وواجبهم كحكام يخدمون الدولة والامة لا الحزبية .

5) ـ ايفاد لجان البحث والتفتيش لتفقد احوال السجون والمعتقلات في المدن والبوادي، والوقوف على المظالم ، وسماع شكاوى المظلومين

6) ـ تحريم اهانة الشخصية المغربية من طرف الولاة واعوانهم وذلك بمنع الاذاية باليد او اللسان ، ومنع جميع انواع التعذيب والاضطهاد من أجل تهم يلفقها المغرضون وانصار سياسة القمع .

7) ـ اغلاق جميع المعتقلات والمخابىء الجهنمية حيثما كانت والتي يغيب فيها الاحرار ظلما وعدوانا .

8) ـ جعل السيادة للقانون الصالح وحده ، وضمان تطبيقه بواسطة القضاء العادل .

اصلاح الاداة الحكومية المغربية

الثالث عشر ـ يجب ضمان سلامة اداة الحكم من كل العيوب ، اذ بهذا تكون مستقرة ومنتجة وفعالة .

ومن العيوب التي يجب القضاء عليها السيطرة الحزبية التي تمنع اداة الحكم من القيام بمهمتها كأداة مدنية عامة تخدم الصالح العام بقطع النظر عن كل اعتبار .

كما يجب القضاء على «الروتين» الاداري القائم على التباطؤ والتماطل والتعقيد .

ومما تتعين مراعاته في تنظيم الاداة الحكومية تحديد الاختصاصات والمسؤوليات بما يقضي على كل تنازع وتداخل بينها ، وتخفيف الاجراءات والتكاليف .

ومن اجل هذا كله ينبغي دراسة الانظمة الحديثة التي تقوم عليها الاداة الحكومية في الدول الحديثة الراقية لاقتباس ما يهم من ذلك .

اما مسألة الاختصاصات فيجب ان تحدد حسب الاحتياجات والاوضاع المناسبة .

ومن أكبر عيوب الاداة الحكومية في المغرب اليوم اسناد اربع أو خمس وزارات كبرى وفنية الى وزير واحد ارضاء لحب النفوذ الفردي أو للمنافسة الشخصية بين بعض الوزراء .

نظـام الوظيفة العمومية المغربية

الرابع عشر ـ يجب تطهير الوظيفة العمومية من الخونة والمتعاونين ، ومن الجهـلة والعاجزين ، ومن الموظفـين من غير كفـاءة واستحقاق ، أى للمحسوبية من قرابة أو مصاهرة أو صداقة أو وساطة أو حزبية أو غير هذا .

وللقضاء على المحسوبية فى الوظيفة يجب احاطتها بجميع الضمانات وفى طليعتها مباراة التوظيف ، وبهذا يتحقق المبدأ الديمقراطى القائل بأن جميع المواطنين أمام القانون سواء . ويجب كذلك اصدار قانون أسـاسى يحمى الوظيفة العمومية من كل فساد أو خلل نـاشىء عن الاعتبارات الخارجة عن الصالح العـام، كما يضمن للموظفين حقوقهم ومصالحهم فى الحاضر والمستقبل .

وينبغى كفالة حرية الموظفين بصفتهم من المواطنين

الـرأى الـعـام المغربى

الخامس عشر ـ العمل على تكوين رأى عام بجميع الوسائـل ، وفى طليعتها تشريع ميثاق الحقوق للانسان والمواطن فى المغرب ، وتنظيم السلطات العامة فى الدولة على أسس ديمقراطية سليمة ، وتصفية الجو السياسى فى الداخل .

ويجب أن يضمن للرأى العام فى البلاد كل ما من شأنه أن يجعله حرا ، قويا ، مستنيرا ، ومن أجل هذا يتعين :

1) ـ تنظيم حرية الانباء الصحيحة ، ونشر الحقائق على الشعب (ما لم تكن ضارة بالمصلحة العامة الحقة) وتشجيع التقدم الفكرى ماديا ومعنويا ، واطلاع المواطنين على المشاكل والقضايا والحوادث والتطورات فى الداخل والخارج ، والقيام بـكل مـا يجعل المواطن خبـيرا وبصيرا بمختلف الامور والشؤون العامة .

2) ـ تنظيم الاذاعة المغربية بما يصلح خللها ، ويجدد مهمتها ، ويحررها من الاحتكار الحزبى ، والتسخير الشخصى ، ويجعلها اذاعة مغربية وطنية تخدم مصالح الامة بصفتها تابعة للدولة التى هى للمغرب أجمع .

3) ـ تحريم منع الصحف الا بحكم صادر من القضاء العادل .

وكل حكومة مخلصة للشعب تهتم بالرأى العام الذى قال عنه ميرابو زعيم الثورةالفرنسية : «انه سيد المشرعين واقوى الجبابرة على الاطلاق»

في سبيل التمثيل الشعبي الصحيح بالمغرب

السادس عشر ـ ان المجلس الوطني الاستشاري لم يكن يمثل الشعب تمثيلا كاملا صحيحا ، ونحن لم نقبل الدخول فيه ـ بالرغم عما كان في اوضاعه من نقص وخلل ـ الا لضمان التعبير عن صوت المعارضة فيه ، ولقد دلت التجربة الاولى لذلك المجلس على أنه كان غير صالح للبقاء ، ولهذا نطالب بكل الحاح ـ كما طالبنا دائما ـ بالعمل على تصحيح اوضاعه تصحيحا جوهريا يجعله هيئة تمثل الشعب بجميع اتجاهاته تمثيلا تاما حقيقيا يرضاه الجميع ، ويمكنهم من خدمة الصالح العام بالتشاور والتعاون ، فاذا ادخل على المجلس الوطني الاستشاري ما يحتاج اليه من اصلاح أساسي فانه يضمن له القيام بدور حقيقي فعال ريثما يتم في فترة الانتقال اعداد الانظمة والوسائل لانتخاب برلمان مغربي .

سلامة الانتخابات المحلية في المغرب

السابع عشر ـ الغاء الاحصاء المزور الذي قامت به الادارة من اجل الانتخابات البلدية والقروية ، والعمل على اعداد وسائل الانتخاب بما يحقق رغبة الامة ، ويكفل لها سائر الضمانات التشريعية والتطبيقية لتكون أول تجربة ديمقراطية في المغرب سليمة وموفقة ، ولا يتم هذا الا بانتخاب حر نزيه ، ومن اجل احصاء الناخبين والناخبات في المدن والبوادي يجب تطبيق نظام الحالة المدنية بكيفية اجبارية . وينبغي اعتبار رأي الاحزاب في تشريع وتنظيم الانتخابات ، كما ينبغي اجراء هذه الانتخابات في جو الحريات العامة ، وتحت اشراف حكومة محايدة او ائتلافية .

الطبقات الشعبية العاملة في المغرب

الثامن عشر ـ نطالب للطبقات الشعبية ، وخاصة طبقة الفلاحين والعملة ، بوسائل حياة سعيدة تضمن لهم ولابنائهم عيشا طيبا، وتعليما صحيحا وسكنى لائقة ، وعلاجا طيبا ميسورا ، كما نطالب لجميع سكان البادية بحمايتهم من ظلم الولاة واعوانهم وذلك باختيار الاكفاء الصالحين للولاية العامة ، وبتطبيق مبدأ فصل السلطات حتى لايترك للحاكم في البادية مجال للظلم والجور .

وبالاضافة الى ذلك نطالب بالاهتمام بالبوادي من الناحية الثقافية،

والسياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، وباعطائها الاسبقية في التجهيز نظرا لكونها تمثل الاكثرية الساحقة في الامة ، ولأنها تؤدى المداخيل الكبرى لميزانية الدولة ، وينبغي تدريب سكان البادية على الحياة الجديدة تكوينا للمواطن الصالح فيهم .

أما العملة فنطالب لهم بقوانين وأنظمة تكفل الحياة النقابية ، وتنظم علاقتهم بأرباب المعامل ، وتمنع كل استغلال وحيف . وينبغي اتخاذ جميع التدابير والوسائل الفعالة لمحاربة البطالة بايجاد العمل للعاطلين ، وباعانة ذوى الحاجة .

استقلال القضاء المغربي

التاسع عشر ـ كفالة استقلال القضاء بحيث لا يخضع لاى تدخل أو ضغط أو نفوذ خارج القانون ، ويمنع على كل سلطة ان تتدخل فى اختصاص القضاء عملا بمبدأ فصل السلطات .

وتكفل جميع حقوق الدفاع امام المحاكم فى البوادى والحواضر على السواء .

ولا تسند مناصب القضاء بجميع أنواعه الا لذوى الصلاحية من حيث الكفاءة والنزاهة والاستقامة .

ويجب ان يكفل مع استقلال القضاء حق الالتجاء السريع الى المحاكم وتقديم الشكوى الى القضاة المختصين فى جميع الاحوال ، كما يجب أن تنزل المصروفات والتكاليف المالية فى الدعاوى الى الحد الادنى تيسيرا للعدل وجعل التمتع به فى متناول الفقراء .

السياسة المالية المغربية

العشرون ـ اعادة تنظيم مالية الدولة على أسس جديدة محكمة تزيد الميزانية والحسابات ضبطا ، والموظفين الماليين كبارا وصغارا ارتباطا بقواعد النظام القانونى الجديد . ومما يلزم أن تتقيد به وزارة المالية وادارة الحسابات احترام موعد بدء وانتهاء السنة المالية ، وبهذا تمنع كل المخالفات والاعذار عنها .

ومما يجب أن يتضمنه النظام المالى الجديد :

1) ـ تحديد كيفية التصرف فى أموال الدولة ، وصرفها فى مصالح الامة، أى طبق ما للسواد الاعظم من الحاجات والضروريات .

2) ـ اعطاء الاولوية فى نفقات الدولـة للمشاريع التى تثمر وتزيـد فى موارد الميزانية العامة .

3) ـ العمل على اعفاء الطبقات الفقيرة من الضرائب والتكاليف اعفاء تاما أو خفضها الى حدها الادنى الضرورى مساعدة على تيسير الحياة ورفع مستوى المعيشة .

4) ـ اعفاء الملكية العائلية الصغيرة من أرض ومسكن وكذلك الدخل الصغير الضرورى للمعيشة من الضرائب والجبايات .

5) ـ فرض الضرائب على أساس تصاعدى كما تقتضيه العدالة الاجتماعية وتوزيع الضرائب توزيعا صالحا يضمن قوة شرائية كافية لكل فرد ، ويحمى المشاريع والمنشآت الوطنيه ويدعمها وازدهارها .

6) ـ سلوك سياسة عامة لخفض الاسعار وذلك بتخفيف أعبـاء المعيشة وضبط الاسعار العامة منعا للاستغلال والربح الفاحش ، وتيسيرا لعيش الطبقات القليلة الموارد .

ومن اجل هذا يجب اصدار القوانين والانظمة اللازمة مع قوائم جديده بالتخفيضات التى يتقرر اجراؤها خصوصا فى مـواد الاستهـلاك الضرورى العام من تموين ، وملبس ، وخاصه من هذا مـا يستورد من الخارج ، وفى هذا ايضا حمايه المسوجات المحليه من المزاحمه الخارجيه

ويجب ان يكون التسعير اجباريا على اساس تحديد الارباح مع مراعاه التكاليف الفعليه ، ويكون التسعير اجباريا على اساس تحديد الارباح مع مراعاه التكاليف الفعليه ، ويكون التسعير اجباريا على اساس تحديد الارباح بنجار الجمله وبنجار التقسيط مع مراعاه الاسعار فوق أحـد الواجب ، وعموما تيسير العيش بالنسبه للسواد الاعظم من الشعب ، وينبغى اعلان الاسعار الجديدة المحددة بجميع وسائل النشر والاذاعة والزام التجار باظهارها واحترامها ، ومراقبة تطبيقها مع العقوبات الصارمة ضد المخالفين .

7) ـ مساهمة الدولة مباشرة فى بعض المشاريع المثمرة التى تزيد فى موارد الميزانية العامـة .

8) ـ تأميم الثروات المعدنية المغربية كلهـا ، والسكك الحديدية ، وشركات النقل الكبرى ، وشركات الكهرباء والماء وغير هذا مما تقتضيه المصلحة العامـة .

9) ـ رفض المساعدة المـالية الاجنبية المشروطة بما ينـافى حقوق السيادة والاستقلال وتحرير الاقتصاد الوطنى ، والبحث عن كل مساعدة مالية

غير مقيدة بشروط سياسية او عسكرية او غيرها من الشروط غير العادية للقروض والمساعدات .

10) ـ انشاء بنك مغربي للسلف الصناعي والتجاري والفلاحي تحت رقابة الدولـــة .

11) ـ انشاء محكمة عليا لحسابات الدولة .

12) ـ نهج سياسة التقشف الحقيقي بالغاء النفقات الكمالية كلها ، والاقتصاد في نفقات التسيير وفق الضرورة والحاجة لا غير وفي نفقات التجهيز في دائرة المصلحة .

وبصفة عامة التخلي عن انـواع الاسراف والتبذيـر كالحفـلات ، والرحلات ، ومظاهر الأبهة من بناءات فخمة وغيرها ، ونبذ سياسة الجاه والنفوذ التي ترهق الميزانية العامة بارسال البعثات والوفود . وبتوسيع نطاق السلك السياسي بما يفوق الضرورة والمصلحة .

السياسة الاقتصادية المغـربية

الواحد والعشرون ـ يجب تنظيم الاقتصاد الوطني على أسس جديدة هي :

1) ـ تنمية الانتاج في جميع الميادين

2) ـ رفع مستوى المعيشة .

3) ـ تحقيق العدالة الاجتماعية

4) ـ تحرير الاقتصاد المغربي من سائـر القيود المفروضـة عليه ، ومن السيطرة الاجنبية .

5) ـ تشجيع رؤوس الاموال المغربية على المساهمة في النهضة الاقتصادية الجديدة ، وحمل رأس المال على أن يقوم بوظيفته الاجتماعية .

6) ـ تنظيم سوق التجارة الداخلية تشجيعا للمنافسة الصالحة .

7) ـ تشجيع التبادل التجاري مع الخـارج على أساس حمايـة المصالـح الاقتصادية المغربية ومشاريع التصنيع الداخلي

8) ـ المساواة في حق الحصول على المواد الاولية والوصول الى الاسواق التجارية .

9) ـ حرية النشاط الاقتصادي الخاص ما لم يضر بالمصلحة العامة أو يخل بالامن أو يؤذي حق الغير وحريته .

10) ـ التوفيق بين النشاطين الاقتصاديين العام والخاص وفق خطط مرسومة
11) ـ تشجيع الادخار بين المواطنين .
12) القضاء على الاحتكار في ميدان التجارة والاقتصاد لمنفعة طائفة محظوظة من الرأسماليين ، وعلى سيطرة الرأسمال على الحكم وتوجيه السياسة في صالحه .
13) ـ توطين الشركات تدريجيا .

من اجل الديمقراطية الحقة في المغرب

الثاني والعشرون ـ ما تزال الديمقراطية لم تخرج في المغرب من حيز الاقوال والتصريحات والدعايات الى ميدان العمل والتطبيق ، وليس من المبالغة القول بأن المغرب لم يعرف الى اليوم من الديمقراطية الا القشور دون اللباب ، ومع هذا لا يزداد الشعب الا تمسكا بالديمقراطية ، وعراكا من اجلها .

وليس لنا ان نختار مذهبا معينا او نظرية خاصة من المذاهب والنظريات التي تتجاذب الناس ، اذ نؤمن بأن النظام الديمقراطي العمل الصالح هو مايستمد اصوله من ضرورات الحياة، ومقتضيات المجتمع، وتطورات البيئة ، ويحقق المساواة ، والعدالة ، والحرية ، والرفاهية .

وان الديمقراطية التي نطالب باقرارها في المغرب لهي التي تقوم على أساس الحكم الصالح ، والقانون العادل ، والدستور القويم .

ومطالبتنا بالديمقراطية ناشئة عن :

1) ـ فلسفتنا السياسية
2) ـ استنكارنا لما في المجتمع المغربي من أضرار وآفات
3) ـ احتجاجنا على ما في نظام الدولة الحاضر من اختلال ، وفوضى وتناقض
4) ـ حرصنا على تصحيح الاوضاع الفاسدة في شتى ميادين الحياة العامة واقامة مجتمع جديد ترسي قواعده على العدالة ، والحرية ، والرفاهية، والسلام . ويتحقق كل هذا بالديمقراطية :

1) ـ السياسية
2) ـ الاقتصادية
3) ـ الاجتماعية
4) ـ الدولية

الديمقراطية السياسية :

1) ـ لاسبيل الى اقامة مجتمع جديد الا فى دائـرة الحريـة وبالوسائل الديمقراطية ، وقوام كل ديمقراطية هى الحرية ، فاذا انعدمت الحرية انعدمت معها الديمقراطية .

2) ـ الديمقراطية هى حكم الشعب ، بالشعب ، وللشعب . ولهذا يجب أن تحمى :

أ ـ حق كل فرد فى حياة خاصة تصان من كل تدخل استبدادى جائر للـدولـة .

ب ـ جميع الحقوق والحريـات بما فيها حق الاضراب ، وحـق التظاهـر السلمى عند الاقتضاء .

ج ـ مشاركة الشعب فى تدبير الشؤون العامة عن طريق الانتخاب العام القائم على الحرية والمساواة ، والسرية .

الديمقراطية الاقتصادية :

1) ـ كل مجتمع جديد يجب أن لا يكـون مسخرا للرأسمالية الجـامحة المسيطرة ، بل يجب أن يسود فيه صالح الجماعة لا صالح الفرد .

ومما تقتضيه الديمقراطية الاقتصادية ان تـكون الاهداف الاولى للسياسة هى تنمية مواد الاستهلاك ، ورفع مستوى المعيشة . وانواع الحماية الاجتماعية ، وتوزيع الارباح والخيرات توزيعا عادلا .

2) ـ مساهمة جميع الذين يعملون ، اما بصفة شخصية ، واما بواسطة منظماتهم النقابية أو المهنية ، فى سير نظام الانتاج ليتمكنوا بهذا من منع روح السيطرة الادارية (البيروقراطية) سـواء كانت خاصـة أو للدولـة .

الديمقراطية الاجتماعية :

تقوم الرأسمالية على النفع الفردى ، اما الديمقراطية الاجتماعية فتعمل قبل كل شىء ، لارضاء حاجات المجتمع رجالا ونساء واطفالا .

ومن مقتضيات الديمقراطية الاجتماعية :

1) ـ حق العمل واخذ تعويض مالى عادل .

2) ـ الحق فى التأمين الاجتماعى وخاصة رعايـة الشيخوخة والعجـز ، ومساعدة العاطلين والمعطوبين .

3) الحق فى سكنى صحية لائقة

4) الحق فى العلاج الطبى فى جميع مراحل الحياة

5) ـ حق الطفولة فى الرعايـة والحماية ، وحـق الناشئـة فى التكوين والتربية بما يلائم مواهب وكفاءات كل واحد .
6) ـ حق الراحة والاجازات الكافية .

وترمى الديمقراطية الاجتماعية الى تحرير الانسان من الخـوف ، والحاجة ، والذل ، مما ينشأ عن عدم الحماية الاقتصادية والسياسية فى جميع اشكالها ، وبالاضافة الى هذا تريد الديمقراطية الاجتماعية أن تمكن الانسان من الاستفادة من الثقافة العالية ، والمساهمـة فى الانتاجات الفكريـة السامية ، وبهـذا تبرهن على انهـا تعنى كذلك بالمعنويات ، اذ غايتها تحرير الشخصية الانسانية ، وضمان الازدهار لها فى سائر المضمارات . .

الديمقراطية الدوليـــة :

ان ما يقوم بين المواطنين فى الداخل من احترام وتعاطف وتضامن هو ما تريد الديمقراطية الدولية ان يسود كذلك بـين الشعوب فى الخارج حفظا للسلام ، وتحقيقـا للتعايش السلمى بين سائر الامـم والدول . ولا تكتفى الديمقراطية الدولية بالدعوة الى هذا ، بل تعمل على ضمانه بكل ما يلزم من الوسائل والانظمة .

وقد ازداد خطر التوتر والحرب، فى عهد الاسلحة الذرية والنووية تأكـد وجوب اتحاد جميع الشعوب ، وخاصة منها المحبـة للسـلام . والديمقراطيه هى وحدها القادرة على ايجاد وحدة حقيقية يمليها غير الخوف من العدو ، وهو الايمان بالانسانية والثقة فى مصيرها .

الثالث والعشرون

التعليم والتربية بالمغرب

التعليم حق جميع المغاربة ذكورا واناثا فى الحواضر والبوادى . ولهذا يجب رسم برنامج يمكن سائر المواطنين من التمتع بهذا الحق فى أقصر أمد مستطاع . وسعيا فى هذا يجب ان تتظافر جهود الدولة والامة، مما يقتضى ان يكون التعليم حـرا فى حدود القوانين والانظمـة والآداب العامـة، وهذا لا يتنافى مع رقابة الدولة فى صالح التعلـيم نفسـه . كما يجب التعاون بين المدرسة والاسرة عن طريـق جمعيـات الآبـاء والمعلمين، ولا عذر للدولة مطلقا فى التقصير فى كفالة التعليم الضرورى للمواطنين بانشاء انواع المدارس والمعاهد والمؤسسـات ، وبالعمـل على تكثيرها وتوسيعها وبتشجيع أبناء الامة وهيئاتها فى مجال التعليم والثقافة . واول ما يخدم نشر التعلـيم والتشجـيع علـيه ان يكـون

مجانيا في مرحلته الاولى . وان تخفض واجباته الى ادنى حد ضرورى في بقية المراحل . ويجب على الدولة، زيادة على مضاعفة محاربة الامية، ان تتخذ من الخطط والوسائل ما يمكن من السير الحثيث بالشعب نحو اقرار التعليم الابتدائى الاجبارى ، وما يتطلبه هذا من اعداد المعلمين والمعلمات على أوسع نطاق ، وجلب المعلمين بقدر الامكان ، كما يجب الاسراع بتعريب التعليم فى سائر مراحله ، والاعتناء التام بنشر الثقافة العامةوالعلوم ، وبتشجيع الابحاث والدراسات، والخزائن العلمية العامة ، والطباعة والنشر، والتبادل الثقافى بانواعه مع الخارج.

- تأميم التعليم
- المطالبة بارجاع المدارس المعارة للبعثة الفرنسية
- التعليم الفلاحى
- جعل المدارس الثانوية متساوية متكافئة لقبول الذين يمرون من الابتدائى الى الثانوى
- التوجيه الفنى يجب ان يكون عاما سواء ما له منحة وما لا منحة له

ويجب على التعليم ان يعنى العناية اللازمة بالروحيات ويبث الشعور القومى ، وروح الشورى والديمقراطية ، وتلقين مبادىء التربية الوطنية فى نفوس الناشئة حتى تعد لخلق المواطنين الصالحين ، كما يجب على التعليم ان يهتم بالتربية العلمية التطبيقية لاعداد ابناء الامة للحياة الحرة، وللعمل الفنى فى مختلف الميادين وذلك على أساس ارتباط الدراسة بالحاجات العامة .

وبما ان البلاد محتاجة الى الفنيين ، وانها مقبلة على التصنيع فيجب ان يعنى كل العناية بالتعليم الفنى فى جميع مراحله

ولتمويل مشاريع التعليم يجب توفير اموال الدولة فى مجالات اخرى وتخصيص الاموال الموفرة لانفاقها على التعليم لان نهضة البلاد، وتقدمها العلمى ، والفنى ، والاجتماعى والاقتصادى رهن بنتائج التعليم فى الحاضر والمستقبل .

الرابع والعشرون

الدفاع الوطنى فى المغرب

ان الشعب بالجيش ، والجيش بالشعب ، كما قال جلالة الملك .
والمغرب اليوم فى أمس الحاجة الى ان يكون جيشه قويا كل القوة

لحفظ سلامة الوطن ، وكيانه ، وسيادته، واستقلاله في الداخل والخارج ، والدفاع عن ارضنا عند الحاجة .

وبما أن الجيش بالامة وللامة فيجب ان تكون لنا سياسة قومية واضحة ثابتة فيما يخصه ، ونذكر من هذا على سبيل المثال :

1) ـ الدفاع عن الوطن واجب مقدس على كل مغربي ومغربية ، ومن القيام بهذا الواجب اداء الخدمة العسكرية باية وسيلة .

2) ـ حيث لا يوجد الآن في المغرب نظام التجنيد الاجباري ، ونظرا لما يتطلبه الدفاع عن الوطن في كل وقت فان المصلحة العليا للبلاد تقضي بان يتولى الجيش ، في دائرة امكانياته ، تدريب ابناء الشعب على الخدمة العسكرية اعدادا لهم لوقت الحاجة ، واستعانة بهم كلما دعت المصلحة . ولا يجوز لغير الدولة انشاء أية قوة أو هيئة عسكرية أو شبه عسكرية .

3) ـ بما ان الجيش بالشعب ، والشعب بالجيش ، فيجب تنظيم هذا الاخير على أسس ديمقراطية حقيقية .

4) ـ نظرا لما يواجهه المغرب اليوم من مشاكل كبرى تتعلق باستكمال سيادته واستقلاله ، واسترجاع حدوده ووحدته ، وتحرير ارضه وسياسته من كل تدخل ونفوذ اجنبي فانه من الضروري ان تكون لسياستنا القومية القوة الدفاعية التي تكون في مستواها لتحقيق امانينا الغالية من صون سلامتنا، ورد كامل حقوقنا. ولتحقيق التناسب اللازم بين سياسة الامة وقوتها الدفاعية يجب ان يجعل من الجيش جيشا فنيا قويا كامل العدة ، ومما يقتضيه هذا تنمية القوة الجوية، وانشاء قوة بحرية كافية ، وتزويد الجيش بأحدث الاسلحة والذخائر، وبتدريب الرجال على وسائل القتال الحديثة، والعمل على احداث مصانع للاسلحة والذخيرة والعتاد في المغرب نفسه ، ويجب أن يدخل هذا في تصميم التصنيع المغربي .

5) ـ عدم ربط الجيش المغربي ـ بأية وسيلة ـ بالجيوش والاحلاف الاجنبية ، لان جيشنا قوة دفاعية داخلية لا يجوز استعمالها في غير صالح الوطن والشعب ، ونستثني من تلك الاحلاف ميثاق الدفاع الجماعي للعرب الذين هم اشقاء وليسوا بأجانب .

6) ـ تطهير الجيش من العناصر الفنية الاجنبية، والاستعانة بالخبراء العرب على تعريب التعليم العسكري وغيره من شؤون الجيش .

7) ـ فصل الجنود المغاربة عن الجيشين الفرنسي والاسباني والحاقهم بالجيش المغربي ، ومنع التطوع في أي جيش اجنبي .

8) ـ مساهمة الجيش المغربي في حفظ السلام العالمي بابعاد اخطار الحرب والقضاء على اسباب التوتر الدولي تنفيذا لقرارات هيئة الامم المتحدة

الخامس والعشرون

الجـلاء التام عن الوطن

لا استقلال بدون جلاء تام . ولا يتحقق الجلاء التام الا بخروج كافة الجيوش الاجنبية الفرنسية والاسبانية والامريكية ، بحيث لا تبقى فى أى مكان أية قوة أو قاعدة عسكرية برية ، وجوية ، وبحرية ، ويجب كذلك ان يتحقق جلاء جميع تلك الجيوش دون قيد ولا شرط.

ويجب أن تقوم سياستنا من اجل الجلاء التام على أنه ليس فى هذا تطرف واعتداء ، بل هو هدف وطنى اسمى ، ومطمح قومى اعلى ، وضرورة من ضروراتنا القومية الكبرى ، وأن تحقيق الجلاء التام لا ينتظر من محض ارادة المستعمرين ، بل من النضال والتضحية ، وانه سيكلف المغرب خسارات وتضحيات هى ثمن الحرية والسيادة والاستقلال ، وان سياسة عدم التبعية وعدم الانحياز تفرض التعجيل بالجلاء التام ، وان هذا الجلاء يتطلب مراجعة السياسة العامة فى مختلف المجالات ، وان معركة الجلاء التام ليست دبلوماسية ولا حكومية فقط ، بل ايضا معركة الشعب بكل الوسائل الفعالة . ونرى لتحقيق الجلاء التام ان توضع مشكلته على الدول التى يعنيها الامر فى آن واحد من طرف المغرب الذى يحدد تاريخ الجلاء التام ، ويطلب من الحكومات الثلاثة اتخاذ الوسائل لتحقيقه فى الاجل المضروب ، فان لم تفعل فان المغرب يشرع فى معركة الجلاء التام بكل وسائله وامكانياته فى الداخل والخارج مستعينا فى هذا بجامعة الدول العربية ، وبالكتلة الافريقية الاسيوية فى الامم المتحدة ، وبالرأى العالمى ، ولكى يخوض الشعب معركة الجلاء التام يجب ان يمكن من كل الوسائل . كما يجب ان يعطى قيادة صالحة تجمع الكلمة ، وتوحد الصفوف وتتخذ كامل المسؤولية مسندة بالثقةالشعبية، والتأييد العام، ويتحقق وجود تلك القيادة الصالحة بقيام حكومة الاتحاد الوطنى كما تقتضيها ضرورات المعركة فى سبيل الجلاء التام ، والمصلحة العليا للوطن .

تحقيق الوحـدة المغربية الكبرى

السادس والعشرون

يجب العمل بكل الوسائل للتعجيل بتحقيق وحدة المغرب الترابية وذلك باسترجاع الحدود التاريخية والطبيعية فى سائر الجهات والاماكن ، وارجاع موريطانيا والمناطق الصحراوية فى الجنوب، ومنطقة بشار والقنادسة فى الجنوب الشرقى، وسبتة وميليلية ، وجزر النكور، وبادس ، وشفارينة وغيرها من الجزر المحتلة فى الشمال، فان استكمال

السيادة والاستقلال مقيد بتحقيق وحدة المغرب الكبير ، وكذلك الجلاء لا يكون تاما الا اذا ردت الى ارض الوطن سائر المدن والجهات والاطراف والحدود التى ما تزال تحت السيطرة الاجنبية الغاصبة، وامام اصرار دول الاستعمار على استمرار احتلالها لبعض الاراضى المغربية يجب ان نستعد للدفاع عن كل شبر مغتصب من ارضنا . كما أن سياسة الصداقة والمودة والتعاون مع دول الاحتلال يجب ان تنسق مع مطالب المغرب فى تحقيق وحدته الارضية الكبرى . ولا صداقة ولا مودة الا مع الدول التى تحترمنا وترعى حقوقنا وتكف عن كل غصب وعدوان .

السياسة الخارجيـة للمغرب

السابع والعشرون

يجب أن تستوحي السياسة الخارجية المغربية مبادئها من المصلحة الوطنية لا غير ، كما يجب أن تكون واضحة صريحة ، وبعيدة عن الصدفة والارتجال .

ويتحتم على السياسة الخارجية ان تستهدف تحقيق الغايات الاتية :

1) ـ استقلال المغرب استقلالا تاما

2) ـ اتباع سياسة الحياد الايجابى وعدم الدخول فى الاحلاف ، وتقضى بالغاء جميع الاتفاقيات القائمة على التبعية المتبادلة، ورفض مشروع معاهدة الاستيطان الفرنسى فى المغرب ، ومشروع الدفاع المشترك مع فرنسا أو غيرها ولو تحت ستار التبادل والتعاون

3) ـ حرية العمل للمغرب فى الميدان الخارجى حتى لا يتقيد بما يورطه فى سياسة لا تخدم مصلحته القومية

4) ـ تحقيق الجلاء التام من طرف سائر الجيوش والقواعد الاجنبية عن كامل اراضينا ومياهنا البحرية وجونا وذلك بوضع مشكلة الجلاء مع الدول المعنية بالامر ومفاوضتها على ميعاد الجلاء ومقايضتها لدى المجالس الدولية ثم شن معركة الجلاء فى الداخل ان اقتضى الامر .

5) ـ تحقيق وحدة المغرب الكبرى بالطرق الدبلوماسية ان امكن

6) ـ تحقيق وحدة المغرب العربى بشرط أن تكون هذه الوحدة فى خدمة مصلحة الشعب لا غير

7) ـ مساعدة الجزائر الشقيقة فى كفاحها من اجل الاستقلال وذلك

بمساعدة ايجابية فعالة ، والوقوف فى جانب جميع الشعوب المناضلة فى سبيل التحرير .

8) ـ التضامن والتعاون مع دول الجامعة العربية، وكتلة الشعوب الافريقية والاسيوية ، وتنسيق السياسة والعمل معها فى سبيل خدمة المصالح والاهداف المشتركة .

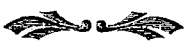

القانون التأسيسي

لحزب الشورى والاستقلال

القانون التأسيسي

لحزب الشورى والاستقلال

ننشر فيما يلي القانون التأسيسي الذي قدمه الحزب تطبيقا لظهير الجمعيات ، والذي هو مختصر من الميثاق الاساسي المتقدم

الباب الاول

التعريف

الفصل الاول ـ حزب الشورى والاستقلال حزب الشعب المغربي لانه ينبثق من الشعب ، ويعمل للشعب ، بواسطة الشعب . فهو حزب الامة كلها ولجميع المواطنين والمواطنات حق الانخراط فيه والعمل في ميدانه وفقا لانظمته وبرامجه وقراراته .

الفصل الثاني ـ حزب الشورى والاستقلال يرتكز على الديمقراطية الصحيحة التي قوامها حرية الرأي والتعبير عنه ، وحرية النقد النزيه ، وحرية الانتخاب ، واتخاذ القرارات بالاغلبية بعد المناقشة والمداولة طبقا للنظم المقررة .

الفصل الثالث ـ حزب الشورى والاستقلال يبني سياسته على الديمقراطية المثلى التي هي حكم الشعب بالشعب وللشعب والتي تضمن ، في دائرة ملكية دستورية ، عزة الوطن وسعادة الامة .

وللوصول الى هذه الغاية فان الحزب يتقدم الامة للسير بها سيرا حثيثا في طريق النهوض والتهذيب والتوجيه ، وفي سبيل الانقلاب الفكري والسياسي ، والاجتماعي ، والاقتصادي ، لصالح الفرد والاسرة والمجتمع

الفصل الرابع ـ حزب الشورى والاستقلال ، بصفته حزب الامة كلها ، يحرص على وحدتها وتآخيها وتعاونها . وسعيا في التعاون الايجابي بين سائر عناصر الامة فان الحزب يحارب كل عنصرية وعصبية وانفصالية ، ورائد الحزب في هذا كله ان يسود في المجتمع التسامح ، والوئام والتعاون والسلام لخير الفرد والمجتمع ، والوطن والامة دون تمييز بين الطبقات .

الباب الخامس

العضوية

الفصل الاول ـ حزب الشورى والاستقلال هيئة سياسية شعبية مفتوحة لجميع المواطنين والمواطنات الذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة .

الفصل الثاني ـ يتم الانخراط في الحزب بتسجيل المنخرط في احدى فرقه الاساسية وبأداء الواجبات التي تخوله حق حمل بطاقة الانخراط والعضوية .

الفصل الثالث ـ يجب على كل منخرط في الحزب ان لايكون منخرطا في اى حزب سياسي ثان ، وان لايدخل في أية هيئة اخرى الا بعد ما يتأكد من أن عضويتها لا تتنافى مع الانخراط والعضوية في الحزب .

الفصل الرابع ـ يشترط في كل منخرط ان يكون مغربي الجنسية وأهلا للتمتع بحقوقه المدنية والسياسية .

الفصل الخامس ـ يقبل كل منخرط يزكيه عضوان في الحزب من حيث خلقه وسيرته بشرط ان يصادق على ذلك الانخراط مكتب شعبته او دائرته او فرع الحزب ، ولا ينخرط في الحزب اى شخص تنطبق عليه الفقرة 17 من الباب الرابع من ظهير 3 جمادى الاولى 1378 الموافق 15 نوفمبر 1958 المتعلق بتأسيس الاحزاب والجمعيات وجميع الفروع والهيئات التابعة للحزب مكلفة بتنفيذ هذا .

الفصل السادس ـ على كل منخرط ان يؤدي اشتراكا ماليا شهريا او سنويا يسدده بانتظام ، ولا يمنع هذا من المساهمة في نفقات الحزب بالتبرع او الوصية او الوقف او غير هذا .

الفصل السابع ـ لايسوغ لاى منخرط ان يشارك في مظاهر واعمال منظمة خارج الحزب بدون اذن الفرع الذي هو تابع له او الامانة العامة .

الفصل الثامن ـ يتمتع النساء الاعضاء في الحزب بكامل الحقوق ، وعليهن سائر الواجبات مثل الرجال ، ولهن حق الانتظام في هيئات خاصة تابعة للحزب .

الـبـــاب الـــســـادس

الهيئـات الرئيسيـة

الفصل الاول ـ الهيئات الرئيسية للحزب هى :

1) المؤتمر الوطنى العام

2) المجلس الوطنى

3) الديوان السياسى

4) الامانـة العـامـة

5) الهيـئـة التأديبيـة

ويقوم نظـام الهيئات الرئيسية على أساس مبـدأ التخصص وفصـل السلطات .

الفصل الثانى ـ المؤتمر الوطنى العام

1) يتكون المؤتمر الوطنى العام من الهيئات الآتية :

أ ـ المجلس الوطنى

ب ـ الديوان السياسى

ج ـ الامانة العامة (الامين العام والمسؤولون عن الاقسام والمكاتب التابعـة للامانة العامة)

د ـ المحكمة التأديبية (الاعضاء الاساسيون ، والاعضاء النائبون عنهم)

هـ ـ هيئة صحف الحزب (المديرون ورؤساء التحرير)

و ـ المنظمات والهيئات التابعـة للحزب على أساس ثلاثـة مندوبين عن كل واحدة منها يؤخذون من بين المسؤولين الاولين .

ز ـ نواب الفروع على أساس التمثيل النسبى . وريثمـا تتحقـق شروط التمثيل النسبى يعطى ممثل واحد لكل مكتب فـرع ، وممثلون آخـرون لا يتجاوزون الخمسة يعين عددهم حسب أهمية الفرع فى القوة والنشاط .

2) ينعقد المؤتمر الوطنى العام مرة فى ثـلاث سنوات بصفـة عاديـة ، وبصفة استثنائية كلما اقتضت المصلحة او الضرورة بطلب من ثلث اعضاء المجلس الوطنى ، أو باجماع الديوان السياسى ، أو بطلب من ثلث اقاليـم الحزب ، ويتولى الامين العام الاستدعاء .

3) ينعقد المؤتمر في شهر شتنبر من السنة المقررة لانعقاده ، ويتولى المجلس الوطني تحديد جدول الاعمال وانتخاب اللجنة التحضيرية. وفي الميثاق الاساسي للحزب بيان تفاصيل المؤتمر .

4) المؤتمر الوطني العام هو الهيئة التشريعية العليا في الحزب ولهذا يتمتع بجميع السلطات ، وله سائر الصلاحيات بصفة عامة . وبصفة خاصة فانه صاحب السيادة المطلقة أثناء الدورة ، كما يتخذ القرارات كلها فيما يرجع لسياسة الحزب العامة وخطته ونشاطه ونظامه ، ويقرر المواقف في جميع المسائل السياسية الهامة وغيرها ، وله وحده البت في مصير الحزب نفسه اذا حدث ما يدعو لهذا من ضرورات وظروف ومصالح ، ويقوم بكل ما يسنده اليه الميثاق الاساسي للحزب من مهمات واختصاصات .

الفصل الثالث ـ المجلس الوطني

1) يتكون المجلس الوطني من مائة عضو ينتخبهم المؤتمر في كل دورة عادية ، وكذلك في الدورة الاستثنائية اذا حدث ما يقضي بتجديد الانتخاب بالاضافة الى الاعضاء المذكورين المنصوص عليهم في الفقرة الخاصة من هذا الفصل .

2) يجتمع المجلس الوطني مرة في كل ثلاثة أشهر او كلما دعت المصلحة أو الضرورة وذلك بطلب من ثلث اعضائه او من الديوان السياسي بالاغلبية

3) ينتخب المجلس الوطني مكتبا يدير شؤونه الخاصة لمدة سنة ، ويتركب من كاتب ، ونائب ، ومستشار .

4) ينتخب المجلس الوطني في كل سنة لجانا للعمل هي لجنة السياسة العامة ، واللجنة الادارية ، واللجنة المالية ، ولجنة الصحافة ، واللجنة الاجتماعية وغيرها من اللجان الضرورية للعمل . وتجتمع اللجان مرة في كل شهر ، وتتخذ كل واحدة منها كاتبا ومقررا ومستشارا .

5) يحضر كل من الديوان السياسي والمسؤولين في الامانة العامة ومدير ورؤساء تحرير صحف الحزب دورات المجلس الوطني ويشاركون في المداولات والتصويت كبقية أعضائه .

ويتقدم الديوان السياسي والامانة العامة وهيئة الصحف بتقارير عن نشاط الحزب لمناقشتها واتخاذ القرارات فيها .

الفصل الرابع ـ الديوان السياسي

1) يتولى المجلس الوطني انتخاب الديوان السياسي أثر انتخابه أثناء دورة المؤتمر العام لمدة ثلاث سنوات .

2) يوزع الديوان السياسي الاختصاص بين أعضائه في أول جلسة يعقدها بعد انتخابه .

3) الديوان السياسي هيئة تنفيذية وادارية ، ويتولى في دائرة اختصاصه المهام التي يسندها اليه الميثاق الاساسي للحزب .

4) الديوان السياسي مسؤول عن نشاطه أمام المجلس الوطني ، ويجتمع مرة في كل شهر على الاقل بدعوة الامين العام ، وكلما دعت المصلحة بطلب من ثلث اعضائه أو من الامين العام .

الفصل الخامس ـ الامانة العامة

1) تتكون الامانة العامة من الامين العام ومن أعضاء آخرين يختارهم ويعملون تحت اشرافه ومسؤوليته كسكرتارية منظمة دائمة .

2) مهمة الامانة العامة الاضطلاع بكل ما يدخل في اختصاصها من المهام والمسؤوليات في مجال العمل والتنفيذ والتوجيه .

3) الامين العام عضو أساسي في الديوان السياسي ، وهو الناطق بلسان الحزب .

الفصل السادس ـ الهيئة التأديبية

1) ينتخب المجلس الوطني في كل سنة هيئة تأديبية للنظر في المشاكل والخلافات الداخلية والفصل فيها بما يقضي به العدل وصالح الحزب .

2) تتكون الهيئة التأديبية من سبعة اعضاء اساسيين ، وسبعة نواب عنهم . وتوزع الهيئة الاختصاص بين أعضائها : رئيس ونائب ، وكاتب ونائب ، ومدع عام ، ونائب ومستشار .

3) تصدر الهيئة عقوباتها وهي :

ـ 1) انذار شخصي
ـ 2) انذار علني
ـ 3) توبيخ
ـ 4) توقيف مؤقت
ـ 5) الطرد من الحزب

ولا يمكن الحكم بهاتين العقوبتين الآخيرتين الا من أجل مخالفة شنيعة لمبادىء الحزب وانظمته او خروج عن طاعته ورفض تنفيذ قراراته والامتثال لأوامره .

4) يمكن استئناف أحكام الهيئة طبقا لما في الميثاق الاساسي للحزب .

الفصل السابع ـ جميع الهيئات الرئيسية للحزب متناسقة ومتضامنة ومتعاونة بصفتها تمثل القيادة بسلطاتها التشريعية والتنفيذية والتأديبية .

الباب السابع

الفروع

الفصل الاول ـ يتألف جهاز الحزب فى كل اقليم كما يأتى :

1) الفروع المحلية فى المدن والبوادى

2) اقسام الفروع او الدوائر فى الاحياء من المدن الكبرى

3) الشعب فى الاقسام او الدوائر

4) الجامعة الاقليمية التى تشمل جميع فروع الاقليم

ـ كل مكان اجتمع فيه ثلاثة أعضاء فما فوق تؤسس فيه شعبة ، وتسجر نفسها فى الفرع التابعة له وفى الامانة العامة .

ـ يطبق كل فرع نصوص الميثاق الاساسى للحزب فى كل ما يخص النظام والنشاط والتسيير والمسؤولية .

الباب الثامن

الديمقراطية داخل الحزب

الفصل الاول ـ يطبق الحزب كل ما ورد فى ميثاقه الاساسى خاصا بالديمقراطية .

الباب التاسع

الحزب والحكم

الفصل الاول ـ يطبق الحزب كل ما ورد فى ميثاقه الاساسى خاصا بالمشاركة فى الحكم من الشروط والتعهدات .

الباب العاشر

الحزب والمعارضة

الفصل الاول ـ يطبق الحزب ما نص عليه ميثاقه الاساسى مما يتعلق بمهمة المعارضة السياسية فى سبيل الصالح العام .

الباب الحادى عشر

صحافة الحزب

الفصل الاول ـ صحف الحزب هى الناطقة بلسانه والمعبرة عن آراءه واتجاهاته ومواقفه ، وهى التى تنشر بيانات وبلاغات الحزب وما يتعلق بنشاطه وحياته .

ـ عملا بحرية الرأى يفسح المجال فيها لآراء الاقلية ولو فى منبر حر .

ـ يطبق على صحافة الحزب ونشراته ما ورد فى نصوص الميثاق الاساسى

الباب الثانى عشر

وحدة صفوف الحزب

الفصل الاول ـ يجب على كل عضو وكل هيئة تابعة للحزب ان تحافظ على وحدة الصفوف طبقا لما ينص عليه الميثاق الاساسى .

الباب الثالث عشر

المالية

الفصل الاول ـ تتكون مالية الحزب من الموارد الآتية :

1) واجبات الانخراط فى الحزب

2) واجبات العضوية

3) الاشتراكات

4) الاكتتابات والتبرعات

الفصل الثانى ـ جميع الشؤون المالية من اختصاص أمين المال للحزب واللجنة المالية ، وهما متعاونان فى أداء المهمة

الفصل الثالث ـ تنظم مالية الحزب وفروعه وهيئاته طبق ما هو مثبت فى الميثاق الاساسى .

الباب الرابع عشر

احكام عامة

الفصل الاول ـ لا يجوز تعديل أنظمة الحزب وقوانينه الامن طرف الهيئة المختصة طبقا لما فى الميثاق الاساسى .

الفصل الثانى ـ يعد هذا القانون بجميع أبوابه وفصوله جزءا لا يتجزأ من الميثاق الاساسى للحزب كما صادق عليه المجلس الوطنى فوق العادة المنعقد بفاس فى 19ـ20ـ21 من شهر شتنبر سنة 1958 ، تم المؤتمر الوطنى المجتمع بفاس فى 18ـ19ـ20 شتنبر 1959 .

الدار البيضاء فى 59/5/20

عن حزب الشورى والاستقلال

الأمين العام

محمد حسن الوزانى